# أولويات تجارة مصر الخارجية للسلع الزراعية والغذائية مع دول حوض النيل: دراسة جغرافية.

**رضا القط محمد** ، مدرس الجغرافيا الاقتصادية، كلية الآداب – جامعة القاهرة.

بحث مقبول للنشر بمجلة كلية الآداب –جامعة القاهرة، يوليو ٢٠١٨.

**الملخص**

يعد العامل الاقتصادى ذو دور هام فى حل قضية تقسيم مياه نهر النيل ؛ ويتم ذلك من خلال دراسة العلاقات التجارية المتبادلة بين دول الحوض وخاصة مع مصر، من خلال عنصرين أساسيين هما؛ دراسة أهم سلع التجارة الخارجية لدول حوض النيل استيرادا وتصديرا، ثم دراسة الدول التي تقوم بالتجارة الخارجية مع دول حوض النيل. ومن دراسة أهم الواردات لدول حوض النيل (القمح، الذرة، السكر، زيت النخيل)، ودراسة أهم الصادرات أيضا (البن، الشاي، السمسم)، اقترحت الدراسة بعض الأولويات لتجارة مصر مع دول حوض النيل في التوجه حاليا نحو الاستيراد منها قبل التصدير، وذلك من خلال مقترحى الأولوية الأولى (التوجه لاستيراد الشاي) والأولوية الثانية (التوجه لاستيراد السمسم)، أما مقترح الأولوية الثالثة فهو خاص بضرورة التوجه لتصدير القمح.

# The priorities of foreign trade of Egypt from food and agricultural commodities with the Nile basin countries: A Geographical study.

Reda Alkot Mohammed

Faculty of Arts – Cairo University

## Abstract

The economic factor plays an important role in solving the problem of dividing Nile water by studying the relationships of trade exchange between the Nile basin countries (NBC's), especially with Egypt, by identifying two principal elements are; Studying the important commodities of foreign trade. then identifying the countries that deal commercially with Nile basin countries. By studying the principal imports of NBC's (Wheat, Corn, Sugar, Palm-oil) and studying the principal exports (Green Coffee, Tea, Sesame). The study suggested some priorities for Egypt's trade with NBC's by going on the attitude of importing than exporting, this can be done by the first scenario (importing Tea) and the second scenario (importing Sesame). Whereas, the third priority is exclusive to encourage the exporting of Wheat.

**مقدمة:-**

تعد دول حوض النيل ذات دور قومى مهم لمصر وذلك فيما يتعلق بأمن مصر المائى والمشكلات التى من المحتمل أن تظهر بسبب تقسيم مياه نهر النيل. ولتحقيق ضمان أمن مصر المائى وحل المشكلات الناتجة عن تحديد حصص دول حوض النيل، فيمكن استغلال العامل الاقتصادى من خلال التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا وذلك من عدة جوانب فيما يتعلق بالسلع التى يتم استيرادها وتصديرها وكذلك الدول التى يتم التعامل التجارى معها، لتحقيق ذلك.

وترجع أهمية دراسة التجارة لدول حوض النيل إلى مردود هذه التجارة على الاقتصاد المصري بصفة خاصة، حيث تمثل هذه الدول محورا مهما من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية وذلك لعدة اعتبارات هامة منها؛ الجوار الجغرافي والثقافة المشتركة والأذواق المتقاربة. ومن هذا المنطلق يجب أن تحرص مصر على تدعيم العلاقات مع هذه الدول من خلال عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، سعيا نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة الأفريقية، كذلك زيادة التبادل التجارى مع دول حوض النيل بصفة خاصة لضمان أمن مصر المائى.

ويكون تقوية دور مصر مع دول حوض النيل من خلال تواجد المنتج المصري في أسواق هذه الدول، مع عدم اغفال استيراد المواد الخام المتاحة منها أيضا، وذلك لزيادة ترابط دول حوض النيل بالسوق المصري، وكذلك تنشيط التبادل التجاري وتفعيل منطقة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا، وزيادة حجم الاستثمارات بين دول حوض النيل ومصر.

كما يمكن الاستفادة من الاستثمارات المصرية والصادرات الخدمية في مجالات الإنشاءات والبنية التحتية، وتنشيط الجهود في مجال الترويج للسلع المصرية وإقامة معارض متخصصة وإرسال بعثات ترويجية، وتحديد المنتجات المصرية التي لها فرصة كبيرة في تلك الأسواق مثل بعض المنتجات الغذائية

ومواد البناء، والأدوية والمواد الطبية وتفعيل دور مؤسسات الكوميسا بدول حوض النيل في تنمية الصناعات الإقليمية وزيادة كفاءتها.

وحتى تكون النظرة أكثر شمولية، يجب أيضا دراسة الاحتمالات الاقتصادية المتوقعة (الإيجابية والسلبية) من استثمارات الصين في دول حوض النيل، وكذلك باقى الدول التى لها استثمارات فى دول حوض النيل وذلك فى كل الاحتمالات المتوقعة سواء إيجابية أو سلبية[١].

لأن حل مشكلة الدراسة يتطلب وضع بدائل متعددة للحلول والمقترحات، وعدم اقتصار الجهود على مسار واحد، أو حل أوحد، فإنه يجب وضع الحقائق كاملة أمام صانع القرار المصري في مجال السياسة التجارية الخارجية، ليكون من ضمن أهدافه حماية الأمن المائى المصرى. لذلك يمكن صياغة أهداف الدراسة فى معرفة ما هى أهم السلع الزراعية والغذائية الداخلة فى تجارة دول حوض نهر النيل استيرادا وتصديرا، وبالتالى ستكون لها الأولوية تخطيطيا فى التركيز عليها من الجانب المصرى؟

**الدراسات السابقة:**

توجد دراسات مختلفة عن منطقة حوض النيل، على سبيل المثال الدراسة التي قامت بها وحدة دراسات السودان ودول حوض النيل، التابعة للمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (٢٠١٣)، عن الوجود الصينى في دول حوض النيل.

وأوضحت الدراسة أن الصين تضع الدول الأفريقية في موضع الاهتمام من خلال الزيارات المتبادلة وتأسيس منتدى التعاون الصينى الأفريقي "فوكاك FOCAC " **F**orum **o**n **C**hina– **A**frica **c**ooperation في عام٢٠٠٠. ووضوح زيادة حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا، وما يستتبع ذلك من منح القروض الصينية لتطوير البنية التحتية والزراعية والصناعية بالدول الأفريقية. مما سيزيد من النفوذ الصينى في القارة الأفريقية ككل.

وبالطبع سيؤدى ذلك إلى شدة المنافسة مع المصالح المصرية هناك، ومساندة الصين للدول الأفريقية في بعض القضايا الهامة، والتى قد يكون من المحتمل فى المستقبل أن تكون قضية حصص مياه نهر النيل، فى إطار المساندة المتبادلة مثل ما حدث من مساندة إثيوبيا للصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة حينما أصدرت الصين قانونا يتيح لها التدخل العسكرى في تايوان إذا أعلنت تايوان استقلالها بصورة منفردة، الأمر الذى رفضته القوى الغربية. مما دفع إثيوبيا وغيرها من الدول الأفريقية الحليفة للصين إلى الوقوف بجانبها [٢]. مما يوضح الأثر الاقتصادى على مجريات الأمور السياسية، وأن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة.

أما عن دراسات التجارة الخارجية فلقد قدم محمد عبد العزيز (٢٠٠٣) دراسة عن التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادى، حيث درس أولا حركة التبادل التجارى لمجلس التعاون مع دول العالم الخارجي. ثم درس ثانيا التصنيف السلعى للتجارة الخارجية (صادرات وواردات) لدول المجلس. ثم ثالثا التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية لإجمالى دول المجلس وعلى مستوى كل دولة على حدة. ورابعا التجارة البينية وأخيرا دور التجارة الخارجية في تحقيق التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى[٣].

دراسة أبو بكر أبو بكر طاهر حامد، التجارة الخارجية للسودان ١٩٦٨-١٩٧٨دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، وقد تناول حجم التجارة الخارجية السودانية وتطورها والتوزيع الجغرافى للصادرات والواردات ثم طرق نقل ومنافذ التجارة. بعد ذلك تطرق إلى مشكلات التجارة الخارجية [٤].

ودراسة انتصار المشهور، جغرافية التجارة الخارجية السورية ١٩٥٠-١٩٧٠، وقد تناولت العوامل المؤثرة فى التجارة الخارجية السورية والعوامل التى تدفع إلى التبادل التجارى والأخرى التى تشكل التبادل التجارى[٥].

ودراسة زينب على نجم الدين(١٩٩٠)، المحاصيل النقدية ودورها فى صادرات مصر الخارجية فى القرن العشرين دراسة جغرافية، ولقد درست تطور صادرات مصر من المحاصيل النقدية فى القرن العشرين ثم التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية من المحاصيل النقدية وطرق نقل ومنافذ هذه الصادرات والمشكلات التى تواجهها[٦].

أما من حيث الدراسات المتعلقة بمياه الأنهار الدولية، فيرجع تحول مياه الأنهار الدولية إلى موضوع ومحور للتعاون الاقليمي إلى عدة عوامل، تتعلق بالطلب على المياه نتيجة تصاعد احتياجات التنمية الاقتصادية (الزراعية، الصناعية) وزيادة معدل النمو السكاني، وهو ما أدى إلى تحول المياه إلى أحد مصادر الصراع أو الضغوط السياسية للدولة.

ومن الدراسات التي تناولت ذلك، دراسة اللجنة الأوروبية في سياق وضع مشروع "السياسة المائية الأوروبية" والذي تم مناقشته داخل البرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء الأوروبي، حيث تم إقرارها في عام ٢٠٠٠. كضمن دراسات ملفات الاتحاد الأوربى، وفي خطوة نحو تحول المياه إلى مكون رئيسي لأجندة التكامل الأوروبية، حيث تم تأسيس "إطار الاتحاد الأوروبي للمياه" EU Water Framework Directive في عام ١٩٩٥.[٧]

ومن الدراسات الأخرى، المهام البحثية العلمية التى قدمها اليونسكو في مجال التحفيز على التعاون المائي الدولي في مختلف الأحواض المائية الدولية، وهى مبادرة اليونسكو بالقيام بمشروع بحثي ضخم في إطار برنامج تقييم مياه العالم World Water Assessment Programme (WWAP) التابع للأمم المتحدة. ويحمل هذا المشروع البحثي اسم : "من الصراع المحتمل إلى التعاون المحتمل" From Potential conflict to cooperation Potential ويطلق عليه اختصارا (PC-CP). حيث تم البدء في هذا المشروع عام ٢٠٠١، واستهدف المشروع دراسة الموارد المائية المشتركة بين الدول.[٨]

وتقوم فكرة المشروع على اختبار مدى امكانية أن تكون الموارد المائية في حد ذاتها مصدرا للصراع الدولى أو للتعاون الدولي. ولذلك، فقد طرح القائمون على المشروع البحثي سؤالا مفاده: لماذا تتطور بعض العلاقات المائية الدولية نحو الصراع، في حين يتطور بعضها الآخر صوب التعاون؟ وكيف يمكن أن تكون الموارد الدولية المشتركة – في حد ذاتها – محفزا للصراع الدولي أو محفزا للتعاون الدولي؟ وكيف يمكن تحويل الصراعات المائية المحتملة إلى تعاون مائي؟ [٩]

وذلك لأنه لم يعد يرتبط مفهوم الأمن المائي كما كان قديما، بتوفير الاحتياجات المائية للمجتمع، ولم يعد يقتصر فقط على مجرد توفير كميات المياه اللازمة لاحتياجات السكان اليومية فقط بصورة دائمة ومستمرة، ولكن يشمل أيضا توظيف الموارد المائية لخدمة أغراض الاقتصاد، من خلال تنفيذ مشروعات المياه والري المختلفة، بما يخدم أغراض توليد الطاقة الكهربائية، وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة، وما إلى ذلك.

لذلك فإن السياسات المائية يجب أن تعمل على تحقيق عدد من الأهداف، أهمها إدارة الأنهار والبحيرات باعتبارها وحدة جغرافية وهيدروليكية واحدة وليس استنادا إلى الحدود السياسية والإدارية القائمة، من خلال خطط إقليمية مشتركة تأخذ في الاعتبار الخصائص الجغرافية والهيدروليكية والإيكولوجية والأنشطة الإنسانية والاقتصادية في دول حوض النهر.

ومن الدراسات الأخرى، دراسة Recalde, M. L and Florensa, M., عن تجمع دول الميركوسور[١٠] وهو تجمع عدد من دول أميركا اللاتينية في إطار اقتصادي أو تكتل اقتصادي. وتتألف هذه الرابطة من الأرجنتين والبرازيل وأوروجواي وباراجواي أما فنزويلا فليست عضواً كاملاً كذلك بوليفيا ودولاً أخرى، وقد أوضحت هذه الدراسة أن لهذا التجمع أثر إيجابى على التجارة الخارجية للأرجنتين وهى أحد أعضاء هذا التجمع في مجال التجارة البينية بينها وبين الدول الأخرى بنفس التجمع.

وهو ما يمكن أن يوضح فائدة تكوين ترابط اقتصادى لدول حوض النيل وما يمكن أن يأتي به من نتائج إيجابية في المجال الاقتصادى لكل دولة على حدة.

وستتم دراسة الموضوع من خلال النقاط التالية:-

أولا: الأهمية النسبية للصادرات والواردات بدول حوض النيل

ثانيا: سلع الصادرات والواردات الزراعية والغذائية لدول حوض النيل.
ثالثا : دول التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية مع دول حوض النيل
رابعا : أولويات تجارة مصر من السلع الزراعية والغذائية مع دول حوض النيل ، وذلك كالتالى:

**أولا: الأهمية النسبية للصادرات والواردات بدول حوض النيل**

تزايدت واردات دول حوض النيل من ٢٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٠ إلى ١١٨ مليار دولار عام ٢٠١١ كما يتضح من جدول (١) وذلك بمعدل تزايد يصل إلى ٩ مليار دولار سنويا. أما الصادرات فلقد تزايدت من ٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥٩ مليار دولار عام ٢٠١١ أي بمعدل تزايد يصل إلى ٢٠ مليار دولار سنويا كما يتضح من شكل(١)

جدول (١) تطور جملة الصادرات والواردات بدول حوض النيل ٢٠٠٠-٢٠١١ (القيمة بالمليار دولار)

| العام | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | ٢٣,٨ | ٢٣,٧ | ٢٣,٨ | ٢٥,٢ | ٣٠,٨ | ٤٤,٣ | ٥١,٠ | ٦٢,٤ | ٩٣,٨ | ٩٣,٤ | ١٠١,٥ | ١١٨,٥ |
| الصادرات | ٥٠,٣ | ٥٢,٤ | ٥٩,٠ | ٧٤,٩ | ٨٨,٥ | ١١٥,٥ | ١٥٦,٤ | ١٦٦,٥ | ٢٠٨,٠ | ٢٢٩,١ | ٢٤٦,٥ | ٢٥٩,٩ |

المصدر: إحصائيات القسم التجارى بالأمم المتحدة UN Comtrade [١١]

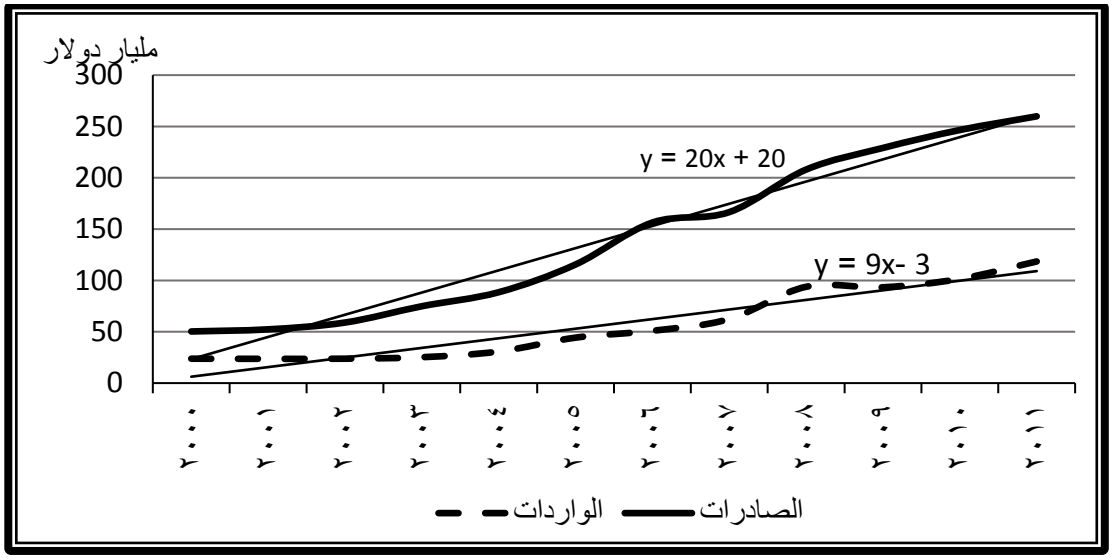


**شكل (١) تطور قيمة الصادرات والواردات بدول حوض النيل ٢٠٠٠-٢٠١١**

أما من حيث دراسة الصادرات والواردات حسب التصنيف الدولى SITC Rev.4 [١٢] الموحد فيتضح من جدول (٢) أن الوقود المعدنى (الفحم – البترول – الغاز الطبيعى ) هو أهم صادرات دول حوض النيل وذلك بنسبة ٣٢,٩ % من إجمالي صادرات دول الحوض ويليه صادرات الأغذية والحيوانات الحية بنسبة ١٧,٧%، أما من حيث الواردات فيتضح أن الآلات ومعدات النقل هي أهم واردات دول الحوض بنسبة ٢٨,٧% من إجمالي واردات دول الحوض ثم يليها واردات الوقود المعدنى (١٥,٥ %) ثم واردات الأغذية والحيوانات الحية (١٢,٥ %)

إذن يتضح مما سبق أن الأغذية والحيوانات الحية ذات نسبة واضحة في تجارة دول حوض النيل حيث تكون في الترتيب الثانى من حيث الصـادرات، وفى الترتيب الثالث من حيث الواردات، لذلك سـوف تهتم هذه الدراسة بتوضيح تفصيلات تجارة المواد الزراعية والغذائية بدول حوض النيل استيرادا وتصديرا، حيث أن الميزان التجارى لها أيضـا به فائض؛ أي تزيد فيه الصـادرات عن الواردات كما يتضـح من شـكل (٢) وذلك بنسبة ٥,٢% .

**جدول (٢) التصنيف الدولى الموحد لصادرات ووارادات دول حوض النيل – متوسط الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١**

**(القيمة بالمليون دولار)**

| التصنيف السلعى الدولى الموحدSITC Rev.4 | الصادرات | % | الواردات | % |
|---|---|---|---|---|
| ٠+١= الأغذية والحيوانات الحية + المشروبات | ٩٣٧٧ | ١٧,٧ | ١٢٨٨٨ | ١٢,٥ |
| ٢+٤= الموادالخام غير المعدة للاكل باستثناء الوقود+ الزيوت النباتية والحيوانية | ٤٧٥٢ | ٩,٠ | ٧٩٩٢ | ٧,٧ |
| ٣ = الوقود المعدنى ومواد التشحيم والمواد المشابهة | ١٧٣٩٩ | ٣٢,٩ | ١٦٠٢٨ | ١٥,٥ |
| ٥= المواد الكيماوية ومنتجاتها | ٤٢٩٧ | ٨,١ | ١٢٤٢٢ | ١٢,٠ |
| ٦= الخامات المصنعة | ٦٧٤٣ | ١٢,٨ | ١٨٥٧٨ | ١٨,٠ |
| ٧= الالات ومعدات النقل | ٣٤٤٦ | ٦,٥ | ٢٩٥٩٨ | ٢٨,٧ |
| ٨= مصنوعات متنوعة | ٢٥٨٨ | ٤,٩ | ٤٨٢٩ | ٤,٧ |
| ٩= غير مصنف | ٤٢٧٥ | ٨,١ | ٦٦٧ | ٠,٦ |
| الاجمالى | ٥٢٨٧٦ | ١٠٠ | ١٠٣٠٠٢ | ١٠٠ |

Source: International Trade Statistics Yearbook, Department of Economic and Social Affairs, Volume I , Trade by Country, United Nations, 2017.

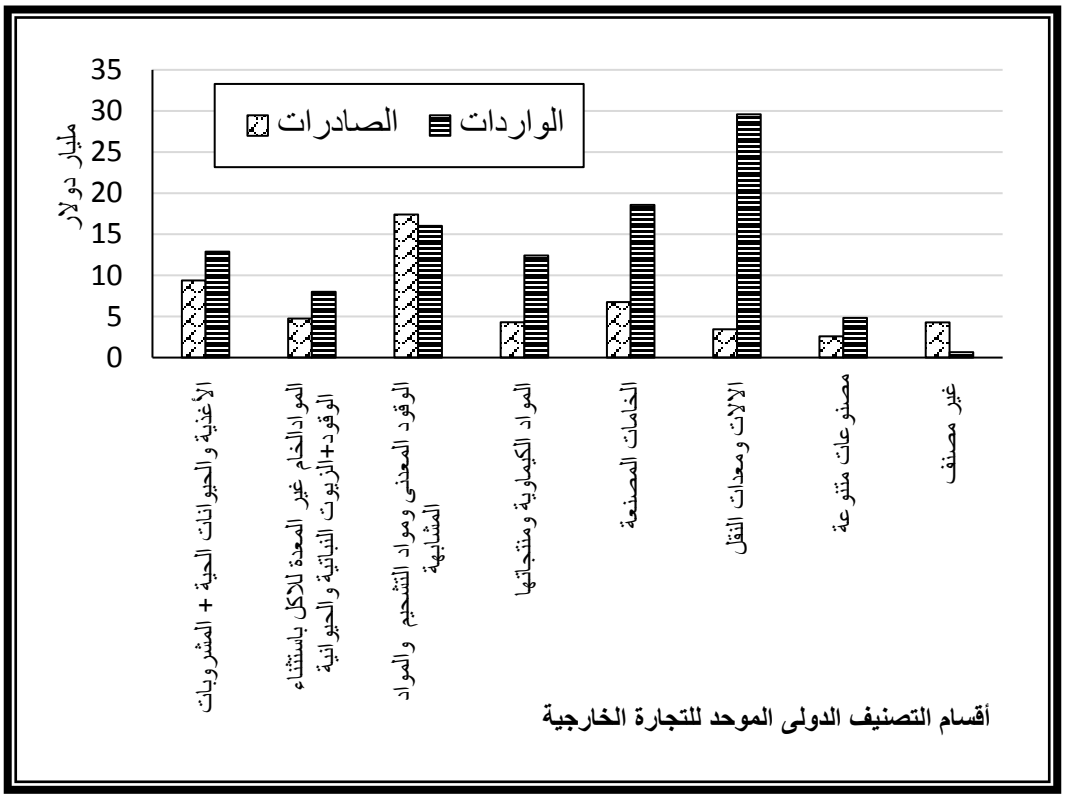


**شكل (٢) التصنيف الدولى الموحد لصادرات ووارادات دول حوض النيل – متوسط الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١**

وتختلف دول حوض النيل في نسبة صادرات وواردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات من جملة الصادرات والواردات الكلية لكل دولة. إلا أنه بصفة عامة يلاحظ أن الصادرات تزيد عن الواردات وذلك من خلال دراسة المتوسط، حيث يصل متوسط الصادرات إلى ٣٣% بينما متوسط الواردات ١٠ %. إلا أن الصادرات بدول الحوض تتميز بتباينها وتشتتها الواضح بين أقل قيمة وأعلى قيمة وذلك بالمقارنة بالواردات. ويتضح هذا من خلال دراسة الانحراف المعيارى لكل منهما. فبالنسبة للصادرات؛ نجد أن الكنغو الديموقراطية –الكنغو( د)[١٣] – تصدر أقل نسبة (٠,٣ %) وتصدر بوروندي أعلى قيمة (٦٣ %) وذلك بانحراف معيارى ٢٣ عن المتوسط. بينما الانحراف المعيارى للواردات ٣؛ أى أن الواردات تتميز بالتقارب وقلة تشتت بياناتها وأن المدى بين أقل قيمة(٦ %) وأكبر قيمة(١٥ %) ليس كبيرا بالمقارنة بالصادرات حيث يصل إلى ٩.

وبدراسة **الصادرات** يتضح أن دولة بوروندي هي أكبر دول حوض النيل وذلك بنسبة ٦٣% من جملة قيمة صادرات دولة بوروندي الكلية، يليها دول إثيوبيا بنسبة ٥٦%، أي أن أكثر من نصف صادرات بوروندي وإثيوبيا هي مواد وخامات أولية يتم تصديرها في صورتها الخام، وهى ما تتسم به معظم صادرات الدول النامية ذات المستوى الاقتصادى الضعيف، وهو ما يمكن أن يكون عائقا أمام تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى [١٤].

ويعرف ذلك الأمر بظاهرة المرض الهولندي Dutch Disease حيث يؤدى توسع الدول في تصدير السلع الأولية إلى تأخر نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتعزى هذه التسمية إلى ما حدث في هولندا خلال عقد الستينيات، إثر اكتشاف الغاز الطبيعى وتصديره بكميات كبيرة مما كان له أثر سلبى على القطاعات الأخرى. لأن العائد من التوسع في تصدير المواد الخام يؤدى إلى زيادة الطلب المحلى على السلع والخدمات غير المدرجة في التجارة الدولية Non Tradeable مثل الإنشاءات والكهرباء والصحة فترتفع أسعارها فيما يعرف بأثر الانفاق Spending effect، ومما يزيد من حجم هذه المشكلة أن هذه السلع والخدمات لا تنتجها الدول المصدرة للسلع الأولية[١٥]

**جدول(٣) نسبة قيمة صادرات وواردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات من جملة الصادرات والواردات الكلية لكل دولة بدول حوض النيل متوسط الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ (القيمة بالمليون دولار )**

| | قيمة جملة الصادرات (١) | قيمة صادرات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات (٢) | % (٢) /(١) ×١٠٠ | قيمة جملة الواردات (١) | قيمة واردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات (٢) | % (٢) /(١) ×١٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بوروندي | ١٧٩ | ١١٢ | ٦٣,٠ | ٥١٧ | ٦٣ | ١٢,١ |
| الكونغو( د) | ٥٧٩٠ | ١٥ | ٠,٣ | ٤٢٤٧ | ٢٧٢ | ٦,٤ |
| مصر | ٢٧٠٣٦ | ٣٤٩١ | ١٢,٩ | ٥٣٢٧١ | ٨٤١٣ | ١٥,٨ |
| إثيوبيا | ٢٤٦١ | ١٣٩٨ | ٥٦,٨ | ٩٨٣٥ | ٨٣٦ | ٨,٥ |
| كينيا | ٥٠٥٧ | ٢١٦٢ | ٤٢,٨ | ١٢٨٩٦ | ١١٠٠ | ٨,٥ |
| رواندا | ٣٥١ | ١٦٤ | ٤٦,٨ | ١٢٣٤ | ١٣٦ | ١١,٠ |
| أوغندا | ١٨٤٨ | ٨٤٢ | ٤٥,٥ | ٤٩٨٥ | ٣٨٥ | ٧,٧ |
| السودان | ٦٢٣٢ | ٤٠٩ | ٦,٦ | ٧٥٨٥ | ١٠٨١ | ١٤,٢ |
| تنزانيا | ٣٩٢٣ | ٧٨٤ | ٢٠,٠ | ٨٥٧٦ | ٦٠٢ | ٧,٠ |
| المتوسط | ٥٨٧٥ | ١٠٤٢ | ٣٣ | ١١٤٦١ | ١٤٣٢ | ١٠ |
| الانحراف المعيارى | ٨٢٤١ | ١١٥٠ | ٢٣ | ١٦١٨٠ | ٢٦٤٦ | ٣ |

Source: International Trade Statistics Yearbook, Department of Economic and Social Affairs, Volume II , Trade by Country, United Nations, 2017.

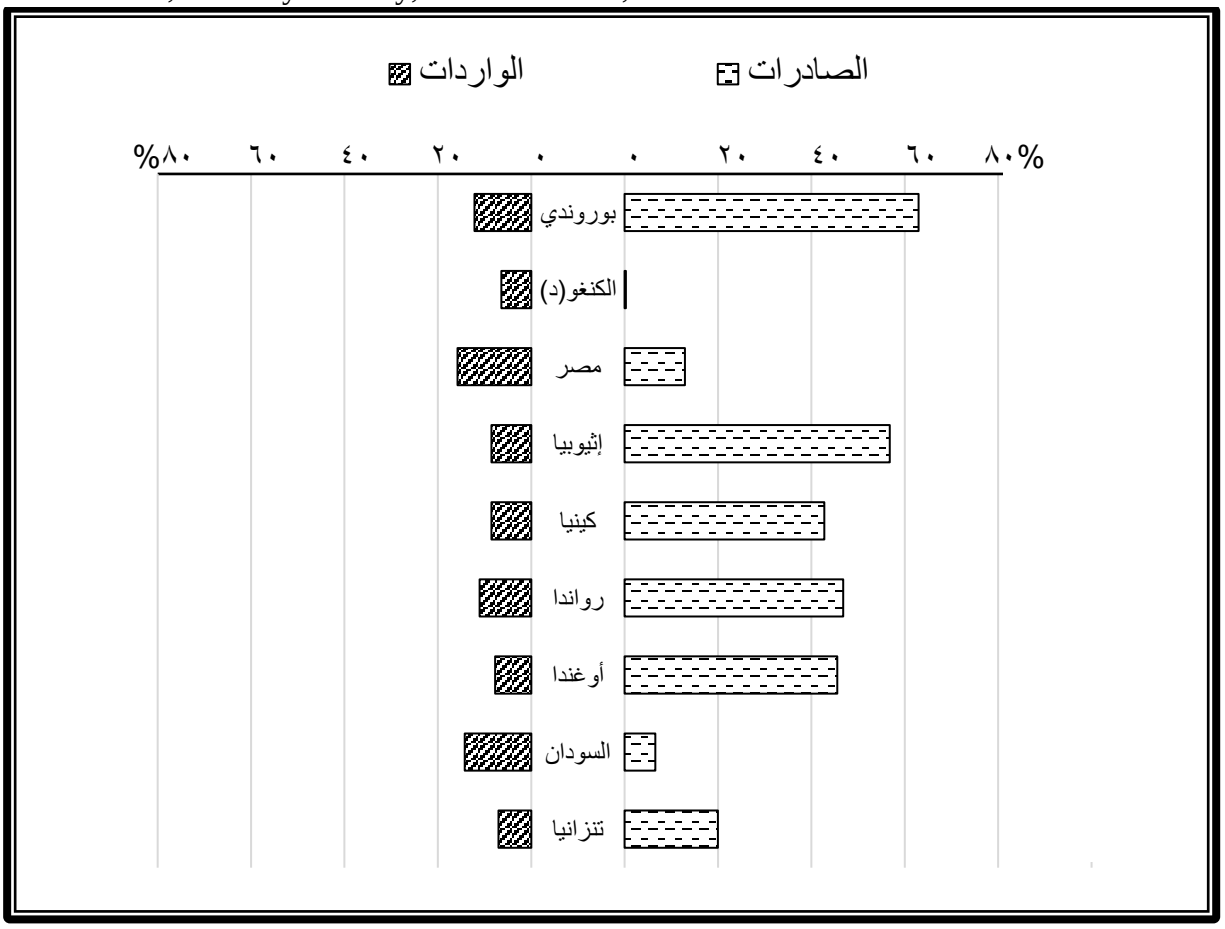


**شكل(٣) نسبة صادرات وواردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات من جملة الصادرات او الواردات الكلية لكل دولة بدول حوض النيل – متوسط الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١**

أما بالنسبة لواردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات، فإن مصر هي أكبر دول الحوض استيرادا لها وذلك بنسبة ١٥% من إجمالي واردات مصر الكلية، يليها دولة السودان بنسبة ١٤% من جملة واردات السودان الكلية.

**- نسبة قيمة صادرات وواردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات من جملة دول الحوض**

لمعرفة نصيب كل دولة من جملة صادرات وواردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات بدول الحوض، فكما يتضح من جدول (٤) أن مصر هي أكبر دول الحوض من حيث **الصادرات** وذلك بنسبة ٣٧% أي أن أكثر من ثلث صادرات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات من دول الحوض يتم تصديرها من مصر وحدها. ويلى مصر دولة كينيا بنسبة ٢٣% ويرجع ذلك إلى أن أكبر صادرات كينيا هي من المواد الخام الزراعية. فأكبر صادرات كينيا هي الشاي بنسبة ٢٢% جملة قيمة الصادرات الكلية بكينيا. يليها زهور القطف بنسبة ٩%. ثم البترول في الترتيب الثالث.

أما بالنسبة **للواردات**، فإن مصر أيضا هي أكبر دول الحوض من حيث قيمة واردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات وذلك بنسبة ٦٥% من جملة واردات دول الحوض. أي أن أكثر من نصف واردات دول الحوض من الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات تستوردها مصر وحدها، حيث يعد القمح من أكبر السلع التي تستوردها مصر (ثالث سلعة من حيث ترتيب الواردات المصرية). ثم تلي مصر في الترتيب، دولة كينيا بنسبة ٩% ، حيث يعد زيت النخيل من أكبر السلع التي تستوردها كينيا (ثالث سلعة من حيث ترتيب الواردات الكينية).

**جدول (٤) نسبة صادرات وواردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات من جملة صادراتها ووارداتها بدول حوض نهر النيل ٢٠٠٩-٢٠١١(القيمة بالمليون دولار)**

| | الصادرات | % | الواردات | % |
|---|---|---|---|---|
| بوروندي | ١١٢ | ١,٢ | ١٣٦ | ١,١ |
| الكونغو (د) | ١٥ | ٠,٢ | ٦٣ | ٠,٥ |
| مصر | ٣٤٩١ | ٣٧,٢ | ٨٤١٣ | ٦٥,٣ |
| إثيوبيا | ١٣٩٨ | ١٤,٩ | ١٠٨١ | ٨,٤ |
| كينيا | ٢١٦٢ | ٢٣,١ | ١١٠٠ | ٨,٥ |
| رواندا | ١٦٤ | ١,٨ | ٢٧٢ | ٢,١ |
| أوغندا | ٨٤٢ | ٩,٠ | ٨٣٦ | ٦,٥ |
| السودان | ٤٠٩ | ٤,٤ | ٣٨٥ | ٣,٠ |
| تنزانيا | ٧٨٤ | ٨,٤ | ٦٠٢ | ٤,٧ |
| الإجمالى | ٩٣٧٧ | ١٠٠,٠ | ١٢٨٨٨ | ١٠٠,٠ |

Source: International Trade Statistics Yearbook, Department of Economic and Social Affairs, Volume II , Trade by Country, United Nations, 2017.

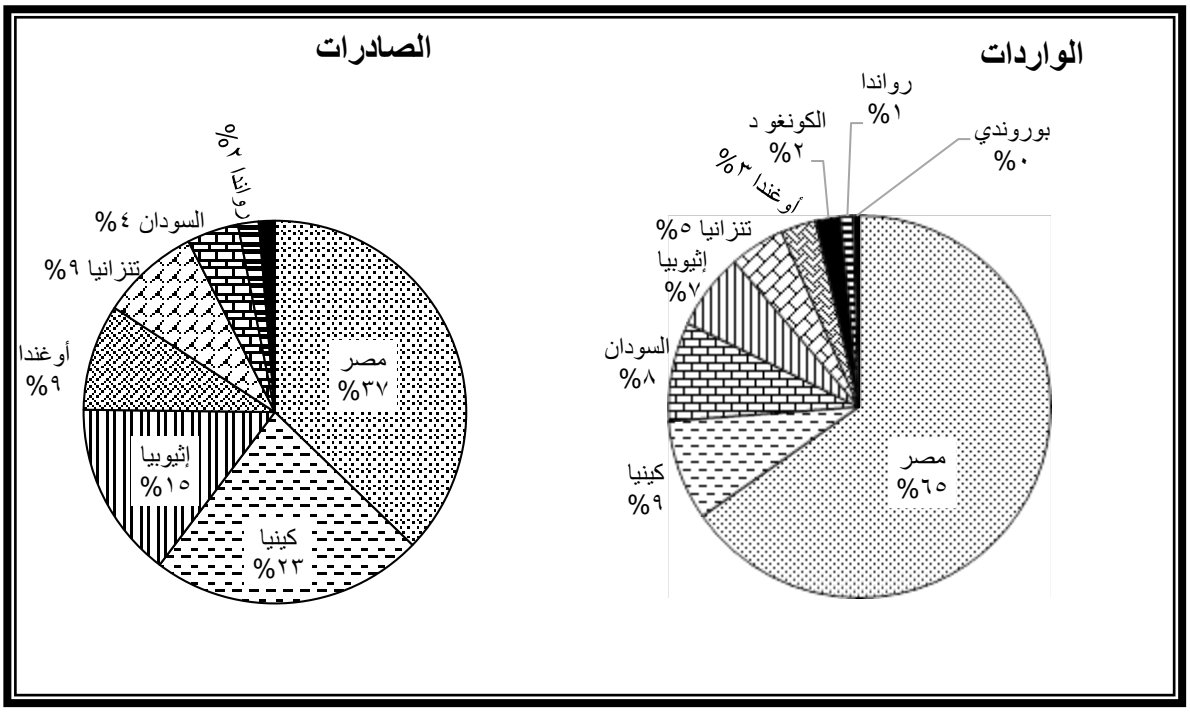


**شكل (٤) نسبة صادرات وواردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات من جملة صادراتها ووارداتها بدول حوض نهر النيل ٢٠٠٩-٢٠١١**

وسوف تتم دراسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية لدول حوض النيل من حيث كمياتها وكذلك من حيث الدول التي تقوم بهذه التجارة كالتالى:

**ثانيا: سلع الصادرات والواردات الزراعية والغذائية لدول حوض النيل.**

من خلال استعراض أهم صادرات وواردات دول حوض النيل من السلع الزراعية والغذائية من جدول (٥) يتضح أن أهم سلع التجارة الخارجية الزراعية من حيث الواردات والصادرات (شكل٥) كالتالى:

**-الواردات:**

يعد القمح هو محصول الواردات الأول لدول حوض النيل كلها عدا بوروندي. ويلى القمح في الأهمية محصول **الذرة** والذى يعد من حيث الترتيب هو محصول الواردات الثانى لعدد أربعة دول هي مصر والكنغو الديمقراطية وكينيا ورواندا. ويلى الذرة **السكر** حيث يعد السكر منتج الاستيراد الأول لدولة بوروندى ومنتج الاستيراد الثانى لدولة السودان وإثيوبيا ومنتج الاستيراد الثالث لعدد خمس دول هي مصر والكنغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وتنزانيا. ثم بعد ذلك يكون **زيت النخيل** حيث أنه منتج الاستيراد الثانى لدولتى أوغندا وتنزانيا ومنتج الاستيراد الثالث لإثيوبيا وكينيا.

**جدول (٥) حجم التجارة الخارجية لأكبر المحاصيل الزراعية والغذائية بدول حوض النيل ٢٠٠٠-٢٠١٣ (الكمية بالطن)**

| | الواردات | | | | | | | | الصادرات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القمح | % | الذرة | % | السكر | % | زيت النخيل | % | البن | % | الشاي | % | السمسم | % |
| بوروندي | ١٠٢٩٧ | ٠,١ | ٣٤١٢٧ | ٠,٦ | ٣١١٢ | ٠,٣ | ١٨٩٥ | ٠,١ | ١٩٠٨٠ | ٤,٢ | ٤٨١٥ | ١,٢ | ٠ | ٠,٠ |
| الكونغو (د) | ٣٠٨٣١٤ | ٢,٦ | ١٧٨٣٦ | ٠,٣ | ٧٨٠٥٦ | ٧,١ | ٤٢٧٧٤ | ٢,٩ | ٧٣٧٦ | ١,٦ | ٧٣ | ٠,٠ | ٠ | ٠,٠ |
| مصر | ٧٤٨٥٧٤٥ | ٦٢,٣ | ٤٩٤٨٩٣٩ | ٨٩,٨ | ٧٥٩٥٤٠ | ٦٩,٠ | ٥٠٨٦٧٥ | ٣٥,٠ | ١٢٨ | ٠,٠ | ٢٣٨٥ | ٠,٦ | ٥٣٣٣ | ١,٥ |
| إثيوبيا | ١١٧٦٠٢١ | ٩,٨ | ٢٧٠٢٨ | ٠,٥ | ٧٤٤٠٨ | ٦,٨ | ١١٩٣١٦ | ٨,٢ | ١٦٠١٣٣ | ٣٥,١ | ٧٩٤ | ٠,٢ | ١٥٨٥٤٨ | ٤٣,٧ |
| كينيا | ٧٣٩١٧٣ | ٦,١ | ٢٨٦١٧٦ | ٥,٢ | ٥٩٩٨٩ | ٥,٤ | ٣٥٧٢٦٠ | ٢٤,٦ | ٥٠٥٩٤ | ١١,١ | ٣١٩٥٥٨ | ٧٧,٩ | ٢٧٩٠ | ٠,٨ |
| رواندا | ١٩٥٣٥ | ٠,٢ | ٤٣٤٧٣ | ٠,٨ | ١٥٧٢٤ | ١,٤ | ١٧٠٢٣ | ١,٢ | ١٧٩٤١ | ٣,٩ | ١٧٣٨٥ | ٤,٢ | ٠ | ٠,٠ |
| أوغندا | ١٣١٢٩٧٤ | ١٠,٩ | ٥٢٦٠٤ | ١,٠ | ٦٥٤٧٨ | ٥,٩ | ٦١٢٦٧ | ٤,٢ | ٦ | ٠,٠ | ١٥ | ٠,٠ | ١٤٦٥١٨ | ٤٠,٤ |
| السودان | ٣٠٠٢٩٢ | ٢,٥ | ٢٦٢٠٢ | ٠,٥ | ٢٧٩٥٠ | ٢,٥ | ١٢٦٠١٤ | ٨,٧ | ١٥٤٤٩٤ | ٣٣,٩ | ٣٩٢٤٨ | ٩,٦ | ٧٨٣٢ | ٢,٢ |
| تنزانيا | ٦٧١٩٩١ | ٥,٦ | ٧١٨١٥ | ١,٣ | ١٦٤٩٨ | ١,٥ | ٢١٧٦١٢ | ١٥,٠ | ٤٦٥٢٥ | ١٠,٢ | ٢٥٧٠٥ | ٦,٣ | ٤١٦١٨ | ١١,٥ |
| المجموع | ١٢٠٢٤٣٤١ | ١٠٠ | ٥٥٠٨٢٠١ | ١٠٠ | ١١٠٠٧٥٦ | ١٠٠ | ١٤٥١٨٣٦ | ١٠٠ | ٣٦٢٦٣٩ | ١٠٠ | ٤٥٦٢٧٧ | ١٠٠ | ٤٠٩٩٧٨ | ١٠٠ |

**المصدر**: بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للأمم المتحدة
http://www.fao.org/faostat/ar/#data/TM

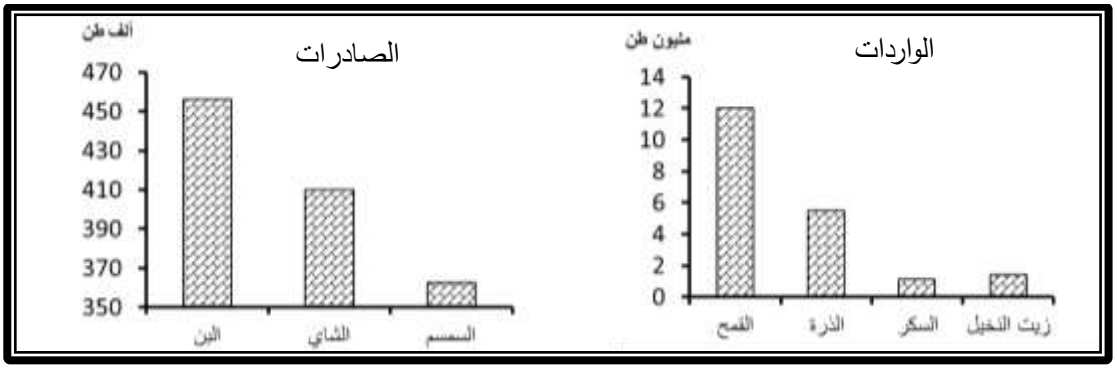


**شكل(٥) كميات أهم سلع التجارة الخارجية بدول حوض النيل ٢٠٠٠-٢٠١٣**

من خلال دراسة جدول (٥)، سنجد أن متوسط ما قامت دول حوض النيل باستيراده خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ حوالى ١٢ مليون طن قمح. وأن أكبر دول الاستيراد كانت مصر بكمية متوسطها ٧,٤ مليون طن بنسبة ٦٢,٣% من جملة واردات دول حوض النيل. أما عن الذرة فإن متوسط اجمالى ما تم استيراده خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ وصل إلى ٥,٥ مليون طن، وأن أكبر دول الاستيراد كانت مصر أيضا بكمية تصل إلى ٤,٩ مليون طن بنسبة ٩٠% من جملة واردات دول حوض النيل.

أما **السكر** فلقد بلغ متوسط ما قامت دول النيل باستيراده خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ حوالى ١,١ مليون طن. وكانت مصر أيضا أكبر دول الحوض استيرادا للسكر بكمية متوسطها ٧٥٩ ألف طن بنسبة ٦٩%. أما زيت النخيل فلقد استوردت دول حوض النيل ١,٤ مليون طن، وكانت مصر أيضا أكبر دول الحوض استيرادا له بنسبة ٣٥%. إذن تعد مصر هي أكبر دول الاستيراد، لأكبر محاصيل الاستيراد الزراعية بدول حوض النيل.

وبالتالي فإن مصر لا يمكن حاليا وبصورة عاجلة من خلال خطة زراعية قصيرة المدى (ثلاثية أو خماسية) أن تؤثر في مجال واردات دول حوض النيل باستثناء المقترح الآتى ذكره في النتائج والخاص بالقمح. لأن ذلك يتطلب توجيه زراعى وتعديل سياسات وخطط زراعية نحو إنتاج محاصيل وسلع يتطلبها السوق الخارجي خاصة من دل حوض النيل، من أجل حماية الأمن المائى للمجتمع.

**الصادرات:**

أما عن الصادرات فيعد **السمسم** هو محصول التصدير الأول بحجم يصل الى ٣٦٢ ألف طن من دول أثيوبيا بنسبة ٤٣,٧% من جملة صادرات السمسم من دول الحوض، وأوغندا بنسبة ٤٠% وتنزانيا ( ١١,٥ % ). ويلى السمسم **محصول البن** بكمية تصل الى ٤٥٦ ألف طن من دول إثيوبيا بنسبة ٣٥% والسودان (٣٤ %). يلى البن محصول **الشاي** بكمية تصل الى ٤٠٩ ألف طن من دول كينيا (٧٨ %) والسودان ( ٩,٦ %).

**ثالثا : دول التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية مع دول حوض النيل**

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة الدول التى تقوم بعملية التجارة الخارجية مع دول حوض النيل وذلك لتوضيح الصورة الشاملة عن التجارة الخارجية لدول الحوض، ولتحديد ما هى المسارات وبدائلها التى يمكن أن تسير فيها مصر من أجل تأمين مصالحها المائية. فمعرفة هذه الدول ومعرفة تجاراتها مع مصر يحدد إلى أى مدى يمكن لمصر أن تستغل هذه المبادلات التجارية من خلال المفاوضات الاقتصادية والتجارية من أجل تغليب مصالح مصر المائية. كما معرفة أقاليم الإنتاج أو التصدير داخل هذه الدول يساعد على إمكانيات التنبؤ بمستقبل علاقات التجارة الخارجية معها في حال حدوث أية أزمات أو طوارئ اقتصادية داخل هذه الدول[١٦]

حيث أن كل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها فى المقام الأول، وفى ظل التكتلات والاتفاقيات الاقتصادية الدولية المتعددة والمتشعبة، يمكن تحقيق هذه المصالح، لأن التغيرات في الأوضاع الاقتصادية للدول ذات المستوى الاقتصادى المتقدم، يكون لها تأثير بصورة أو بأخرى على اقتصاديات الدول النامية خاصة فيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال Capital Flows [١٧] لذلك فمن ضمن أهداف هذه الدراسة هو إمكانية عقد مزيد من الاتفاقيات التجارية مع الدول التى تقوم بالتبادل التجارى مع دول حوض النيل من

أجل تحقيق مصالح مصر المائية وذلك من خلال دراسة دول التبادل التجارى مع كل دولة من دول الحوض، خاصة الدول التي يمكن أن تتخصص في منتجات معينة[١٨] كالتالى:

**دولة السودان:**

هي دولة المصب مع مصر، ومصالح السودان المائية ستتوافق بدرجة كبيرة مع مصالح مصر لأنهما دولتى المصب لنهر النيل كما أنهما دولتين متجاورتين مكانيا وبالتالي بينهما كثير من التبادلات التجارية. ويوضح جدول (١) بالملاحق دول التجارة الخارجية مع السودان لأكبر سلع الواردات حسب ترتيبها التنازلى (القمح، السكر، السرغم، البن، الشاي) ولأكبر سلع الصادرات (السمسم، المولاس، السرغم، السكر)[١٩].

ويتضح منه أن أهم الدول التي تقوم السودان باستيراد القمح منهم هما دولتى أستراليا ثم كندا، وهما دولتان بعيدتان مكانيا عن دول حوض النيل. كما يلاحظ أن السودان استوردت ٣٢ ألف طن من البن الخام عام ٢٠١١ وإذا أضفنا إليها حصة استيراد مصر من البن الخام (١٨ ألف طن) فإنهما يستوردان ٥٠ ألف طن تمثل ٣١% من جملة صادرات البن الإثيوبي إلى دول العالم (١٦٠ ألف طن)عام ٢٠١١. وهى نسبة يمكن أن تكون ذات أهمية في مجال التجارة الخارجية للبن الإثيوبي إذا ما تم استثمارها لصالح دولتى المصب وتوجيه مصر والسودان لاستيراد كامل وارداتهما من البن من دولة إثيوبيا.

كما أن السودان قامت باستيراد كميات من الشاي أيضا تصل إلى ٣٢ ألف طن ومصر أيضا قامت باستيراد كميات من الشاى تصل إلى ١٠٠ ألف طن، أى بمجموع ١٣٢ ألف طن للدولتين وهى تمثل ٤٣% من جملة صادرات كينيا من الشاي إلى دول العالم (٣٠٦٦٧٨طن ) لعام ٢٠١١

**أما من حيث الصادرات السودانية** من حيث الكمية ( السمسم، المولاس، السرغم). فإن أهم الدول استيرادا للسمسم من السودان هي الصين ( ٤٨ ألف طن ) ثم مصر بكمية تصل إلى ٣٠ ألف طن عام

٢٠١١ ثم سوريا والسعودية ولبنان وتونس. أما المولاس فتعد تركيا هي الدولة الاكبر التى تستورده من السودان. أما السرغم فيتم تصدير إلى دولة جيبوتى، كما يتم تصدير السكر إلى المملكة المتحدة والسعودية.

**دولة كينيا:**

من خلال قاعدة بيانات الفاو يتضح أن أهم الواردات الكينية هي القمح سواء من حيث الكمية أو القيمة ثم من حيث الكمية تكون الذرة ثم زيت النخيل.[٢٠] ويتضح من جدول (١) بالملاحق أن أوكرانيا هي أكبر الدول في تصدير القمح إلى كينيا بكمية تصل إلى ٣٦٠ ألف طن تليها روسيا بكمية تصل إلى ٢٣٣ ألف طن ثم الولايات المتحدة عام ٢٠١١.

وثانى المحاصيل هو **الذرة** ويلاحظ أن هذا المحصول بسبب ثقل وزنه فإن استيراده لكينيا يكون أغلبه من الدول المجاورة والتي أهمها جنوب أفريقيا وأوغندا وزامبيا وتنزانيا. أما استيراد **الزيت** فيكون من إندونيسا وسنغافورة وماليزيا ثم الإمارات كنوع من إعادة التصدير. ثم من زامبيا الدولة الإفريقية القريبة لكينيا.

أما **السكر** فتستورده كينيا من ١١ دولة منهم ٧ دول أفريقية، ودولة عربية واحدة وهى السعودية بكمية تصل إلى ٥٠٠ طن. مما يتضح معه الثقل الأفريقى في تصدير السكر إلى كينيا. أما **الشاى** فيعد خامس محاصيل الاستيراد الكينية رغم أنه أكبر محاصيل التصدير لها، حيث استوردت كينيا ٩٩ ألف طن وذلك بنسبة ٣٢,٥ % من جملة الكمية التي تصدرها كينيا عام ٢٠١١. وأن أكبر الدول التي تصدر الشاي إلى كينيا هي جنوب أفريقيا ثم السعودية ثم مصر ثم تنزانيا أى هي دول أفريقية مجاورة وعربية قريبة.

ويتضح أن كينيا تقوم بتصدير كميات قليلة من القمح إلى الدول المجاورة ويمكن أن يكون ذلك من إنتاج المناطق الواقعة بأطراف كينيا الحدودية والمجاورة لتلك الدول والتي أكبرها دولة أوغندا ثم دولة رواندا.

كما يتضح أن محصول الشاي هو أكبر محاصيل التصدير الكينية من حيث الكمية والقيمة. يليه من حيث الكمية محصول الشعير لكنه من حيث القيمة يكون في الترتيب الرابع عشر، مما يعنى انخفاض

سعر تصدير الطن، وأن كبر حجم إنتاجه يعود لأنه محصول تتوافر مقومات زراعته بكينيا بدرجة كبيرة. ثم يأتي في الترتيب الثالث محصول السرغم من حيث صادرات كينيا.

كما أن مصر تعد من أكبر دول الحوض استيرادا للشاي الكينى بنسبة ١٨%، وأن الدول التي تستورد الشاى الكينى كثيرة تصل إلى ٦٩ دولة، لذلك لو أن مصر يمكن أن تستورد كل احتياجاتها من الشاي من كينيا يكون ذلك أفضل من حيث تأمين المصالح المائية مع كينيا كأحد دول حوض النيل. أما السرغم فتصدره كينيا إلى دول الصومال والسودان وأوغندا ومدغشقر وهى دول أفريقية قريبة من كينيا.

**دولة أوغندا:**

القمح هو أكبر الواردات الأوغندية من حيث الكمية في عام ٢٠١١ ثم زيت النخيل ثم السكر [٢١]. ويتضح من ملحق (١) أن باكستان وروسيا واستراليا والولايات المتحدة هي أكبر دول تصدير القمح إلى أوغندا. أى أن روسيا بدأت تظهر كدولة تصدر القمح لأكثر من دولة من دول حوض النيل. وبالنسبة **للزيت** يتضح أن أندونيسا هي أكبر الدول في تصدير الزيت إلى أوغندا، ثم سنغافورة وماليزيا بكميات تزيد عن ١٠ آلاف طن ثم تستورد كميات من دول أفريقية مجاورة بكميات تقل عن ٣ آلاف طن لدول كينيا وتنزانيا والكنغو.

وعلى الرغم من أن أوغندا تستورد الزيت، إلا أنها تصدر كمية تصل إلى ٣١ ألف طن، وأكبر الدول استيرادا للزيت من أوغندا هي رواندا بكمية تصل إلى ١٣ ألف طن، ثم السودان بكمية تصل إلى ١١ ألف طن، ثم تنزانيا بكمية تصل إلى ٣ آلاف طن عام ٢٠١١، وهو ما يوضح تأثير عامل الجوار الجغرافى في التبادل التجارى بين الدول المتجاورة وبعضها البعض. أما **السكر** فالهند وجنوب أفريقيا والبرازيل وتايلاند ومصر والسعودية هي أهم دول تصديره إلى أوغندا.

أما عن **الصادرات الأوغندية** (البن، السكر ثم الشاى). فإن أهم دول استيراد البن الأوغندى هي سويسرا وألمانيا والتي تظهر كمستورد للبن مرة ثانية داخل دول حوض النيل. ثم السودان بكمية تصل إلى ٢٥ ألف طن. ومصر أيضا هي دولة مستوردة للبن ويمكن لها هي والسودان من تشكيل وزن نسبى في استيراد البن من دول حوض النيل مع التركيز على الاستيراد من الدول الأهم تأثيرا مثل توجيه استيراد كامل حصة البن للسودان من إثيوبيا بدلا من أوغندا. علما بأن السودان تستورد البن الأوغندى بسعر ٢٤٥٤ دولار للطن وتستورد أيضا البن الإثيوبى لكن بسعر مرتفع رغم الجوار المكانى حيث يصل سعر استيراد الطن إلى ٤ آلاف دولار.

أما **السكر** فبالرغم من أن أوغندا دولة مستوردة للسكر، إلا أنها تصدر كمية قليلة من السكر وذلك إلى الدول المجاورة؛ مثل تصديره إلى دول السودان ورواندا والكونغو وهى من دول حوض النيل وتبلغ الكمية التي تصدرها إليهم ٧٦ ألف طن بنسبة ٦٥% من الكمية التي تستوردها، وتعتبر السودان أكبر دولة مستوردة للسكر الأوغندى.

ثم تصدر أوغندا **الشاي** إلى الدول المجاورة وهى كينيا والسودان والكنغو. ورغم أن كينيا هي دولة مصدرة للشاى، لكنها تستورده بكميات أقل من أوغندا، ربما لإعادة تصديره، حيث توفر أوغندا ٥٥,٤ ألف طن شاى لكينيا أى بنسبة ١٨% من جملة واردتها من الشاي (٣٠٦ ألف طن).

**<u>دولة الكنغو الديمقراطية:</u>**

يلاحظ من ملحق (١) أن دول تصدير القمح إلى الكونغو الديمقراطية هى أوكرانيا ثم روسيا والتى تعد أيضا من أكبر دول تصدير القمح لإثيوبيا ، ثم الولايات المتحدة. وعلى غرار اتفاقية القمح الدولية عام ١٩٤٩ لتحديد أسعار القمح الدولية لفترات زمنية محددة [٢٢] فيمكن طرح فكرة رابطة الدول الأفريقية

المستوردة للقمح والتى يكون من أهدافها التفاوض مع دول التصدير لتحديد أسعار عادلة لشراء القمح من السوق العالمى.

وتقوم الكنغو الديقراطية بتصدير القمح رغم استيرادها له إلى الدول المجاورة وهى أوغندا (٣٠٥٣ طن) ورواندا (٥٠٠ طن) والسودان (٤٥٠ طن). أى أنها كميات قليلة تصل إلى ٤٠٠٠ طن بنسبة ١% من جملة واردات الكنغو الديقراطية من القمح العالمى.

وثانى المحاصيل هو الذرة وذلك من دول جنوب أفريقيا وزامبيا ثم الولايات المتحدة ويلى الذرة في الترتيب السكر وذلك من دولة البرازيل ثم من زامبيا وجنوب أفريقيا والسعودية، أى أنها دول مجاورة. أما عن استيراد الكنغو الديمقراطية للزيت فهو من دول جنوب أفريقيا وإندونيسيا وماليزيا. أما عن أهم صادرات الغذاء والزراعة من الكنغو الديقراطية فهى نخالة القمح (الردة) ثم دقيق القمح ثم التوباكو الخام ثم البن.

**<u>دولة رواندا:</u>**

يتضح من ملحق (١) أن أكبر المحاصيل الزراعية التى تستوردها رواندا هو محصول القمح أيضا، وتعد الولايات المتحدة أكبر دول تصدير القمح إلى رواندا، يليها روسيا ثم استراليا. أما بالنسبة لمحصول الذرة فإن دول تصديرها إلى رواندا هي دول أوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية وزامبيا وبوروندى. أى هى دول أفريقية مجاورة لرواندا. وبالنسبة للسكر فيتضح أيضا أن دول تصديره إلى رواندا هي دول أوغندا وزامبيا وتنزانيا ومصر والبرازيل ومالاوى، أى أنها أيضا دول أفريقية متجاورة، عدا البرازيل.

أما عن محاصيل التصدير، فيعد الشاي هو محصول التصدير الأول لدولة رواندا يليه محصول البن ثم البطاطس. وعن أهم الدول التي تستورد محصول الشاي الرواندى، فهى كينيا بكمية تصل إلى ٢٠ ألف طن بنسبة ٩٩,٧% من جملة صادرات الشاى الرواندى.

أى أن كينيا تقوم باستيراد الشاي من رواندا ثم تعيد تصديره مرة أخرى مثلما الحال مع استيرادها الشاي من اوغندا، أو أن كينيا تستورد الشاى الأقل جودة للاستهلاك المحلى، بينما تصدر إنتاجها المحلى من الشاى بسبب جودته العالية. كما تصدر رواندا الشاي بكميات قليلة (أقل من ٣٠ طن) إلى المملكة المتحدة وإلى الإمارات. أما البن فتصدره رواندا إلى سويسرا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية.

**دولة بوروندي:**

يتضح من ملحق (١) أن أهم واردات بوروندي هو السكر والقمح والذرة. وأهم صادرات بوروندى هو البن والشعير والشاى. فأما دول صادرات السكر إلى بوروندى هي زامبيا وأوغندا والمملكة المتحدة وموزمبيق ورواندا، أى أن أغلب هذه الدول هي دول أفريقية عدا المملكة المتحدة. أما دول صادرات القمح هى أمريكا وتنزانيا وكندا. وبالنسبة للذرة أوغندا ورواندا وتنزانيا.

وبالنسبة للصادرات فإن دول استيراد البن من بوروندي هي سويسرا والتي تعتبر سوقا لاستيراد البن من دول أخرى أيضا بالحوض، ثم المملكة المتحدة ثم بلجيكا، أى أن دول استيراد البن الأفريقى هي دول أوربية. أما الشعير فإن دول استيراده من بوروندي هي الكونغو وأوغندا والسعودية. أما الشاي فيتضح أن كينيا هى أكبر الدول التى تستورد الشاى البوروندى، أى أن كينيا تستورد الشاى من دول حوض النيل المجاورة لها ثم تقوم بإعادة تصديره مرة أخرى. ثم تأتى دولة عمان كثانى الدول المستوردة للشاى البوروندى ثم تنزانيا.

**دولة تنزانيا:**

تشترك تنزانيا مع معظم دول حوض نهر النيل فى أن أهم وارداتها هو **القمح** فهو المحصول الأول من حيث الكمية أو القيمة. وكما يتضح من ملحق (١). فتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول تصدير

القمح إلى تنزانيا، تليها الأرجنتين ثم روسيا –المصدر التقليدي للقمح لكثير من دول الحوض– أى أنها دول بعيدة مكانيا عن تنزانيا.

ثم تأتى استراليا بعد ذلك، والتى تظهر كمصدر للقمح لدولة أخرى أيضا من دول الحوض، مما يوضح احتمالية تزايد دور استراليا في تصدير القمح إلى سوق دول حوض نهر النيل **مستقبليا**. أما السلعة الثانية فهى الزيوت فنجد أن السوق التقليدية لتصدير الزيوت إلى تنزانيا وأيضا إلى دول حوض النيل هي إندونيسيا وماليزيا. ثم تأتى الهند في الترتيب الثالث فى تصدير الزيوت إلى تنزانيا.

أما السكر فإن الإمارات هي أكبر مصدرى السكر إلى تنزانيا على الرغم من أن الإمارات لا تنتج السكر، لكنها تستورده ثم تعيد تصديره مرة أخرى إلى تنزانيا. ثم يأتى فى الترتيب التالى دولة البرازيل الدولة التقليدية في تصدير السكر إلى معظم دول حوض نهر النيل. ثم تظهر مصر والسعودية كدولتين عربيتين في مجال تصدير السكر إلى تنزانيا –مع وجود دولة الإمارات في الترتيب الأول – مما يؤكد أهمية التكتل العربى في مجال التجارة الخارجية مع دول حوض نهر النيل بما يصب لصالح مصر.

بينما أكبر منتجات صادرات تنزانيا هو نخالة القمح bran of wheat ( القشرة الخارجية من الحبوب) وذلك بكمية تصل إلى ١٠٠ ألف طن، أى أن القمح الذى تقوم تنزانيا باستيراده تقوم بفصل النخالة عن الحبوب ثم إعادة تصدير النخالة فقط. وأهم الدول المستوردة لهذه النخالة هي الإمارات بنسبة ٩٨% ثم كينيا ثم عمان، أى أيضا يتضح مدى وضوح الدور العربى في التجارة الخارجية من حيث الواردات مع دول حوض النيل.

أما محصول الكاجو Cashew وهو من ثمار الفاكهة، فإن تنزانيا تصدره إلى الهند والإمارات وسنغافورة، ويمكن لمصر أن تعمل على استيراد هذا المحصول في صورته الخام وتقوم بعمليات تصنيعه

وإنتاجه في عديد من الصور الإنتاجية، مما سيؤدى لزيادة القيمة المضافة له Value Added والتي تأتى من تغيير صورة المنتج إلى ما هو أفضل. أما السمسم فتستورده الصين واليابان والهند.

**دولة إثيوبيا:**

تعد أكبر المحاصيل التي تستوردها إثيوبيا هي القمح والسكر وزيت النخيل. وتعد الدول التى تصدر القمح لإثيوبيا كما يتضح من ملحق (١) هى روسيا وأمريكا والصين. ويعد السكر ثانى محاصيل الاستيراد الإثيوبى، وتعد البرازيل أكبر دول تصدير السكر إلى إثيوبيا وذلك بكمية تصل إلى ١١٢ ألف طن بقيمة تصل إلى ٦٤ ألف دولار، وتعد البرازيل أيضا هي أكبر دول تصدير السكر إلى مصر وذلك بكمية تصل إلى مليون طن تقريبا وبقيمة تصل إلى ٦٩٢ مليون دولار. ويلى البرازيل دولة السعودية. ثم تأتى في الترتيب الثالث دولة تايلاند بكمية تصل إلى عشرة آلاف طن وبقيمة تصل إلى ٨ آلاف دولار، أى بمتوسط سعر استيراد للطن ٧٩دولار للطن.

أما عن دول تصدير **زيت النخيل** إلى إثيوبيا فيلاحظ أن إثيوبيا تستورد زيت النخيل من دول بعيدة مكانيا وهى ماليزيا وإندونيسيا. فمن ماليزيا تستورد ١٤٦,٣ ألف طن ومن إندونيسيا تستورد ٦٥ ألف طن بينما في الترتيب الثالث تأتى دولة مصر بكمية قليلة بالمقارنة مع ماليزيا وإندونيسيا إذ تصل إلى ٨,٣ ألف طن.

وأعلى صادرات إثيوبيا تكون من السمسم بكمية تصل إلى ٢٥٤ ألف طن. ثم البن الخام بكمية تصل إلى ١٥٩ ألف طن. ثم الفول الأخضر بكمية تصل إلى ١٠٨ ألف طن. ويتضح أن الصين هي أكبر دول استيراد السمسم الإثيوبى بنسبة ٧٧% من كمية صادرات السمسم الإثيوبى. أما ثانى أكبر محاصيل التصدير الإثيوبية فهو محصول البن وبدراسة الدول التي تستورد **البن الإثيوبى** نجد أنها ألمانيا والسعودية والولايات المتحدة.

وتعد مصر دولة مستوردة للبن ويمكن لها هي والسودان من تشكيل وزن نسبى في استيراد البن من دول حوض النيل مع التركيز على الاستيراد من الدول الأهم تأثيرا مثل توجيه استيراد كامل حصة استيراد البن للسودان من إثيوبيا بدلا من أوغندا. علما بأن السودان تستورد البن الأوغندي بسعر ٢٤٥٤ دولار للطن وتستورد أيضا البن الإثيوبي لكن بسعر مرتفع (٤ آلاف دولار/ طن ) رغم القرب المكانى بينهما.

**على ضوء ماسبق، يمكن الوقوف على أهم دول التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية والتي لها علاقات تجارية مع دول حوض نهر النيل من خلال السلع المستوردة والمصدرة كما يلى:**

**-دول سلع الواردات:**

**القمح:**

يتضح من جدول (٦) أن **روسيا** هي أكبر دول تصدير القمح إلى دول حوض نهر النيل، بل تعد هي الدولة التي نصيب كبير جدا في ذلك، وذلك بكمية تصل إلى ٥ مليون طن عام ٢٠١١، وذلك بفارق تصدير كبير بينها وبين الدولة التي تليها في الترتيب، كما يتضح من شكل (٧). حيث تقوم بالتصدير إلى سبع دول. فهى تعد أكبر دولة –الدولة رقم ١ في الترتيب –لتصدير القمح إلى إثيوبيا ومصر. وتعد روسيا أيضا ثانى دولة من حيث التصدير إلى عدد أربع دول هي الكنغو الديقراطية، أوغندا، كينيا، ورواندا. بينما تعد الدولة الثالثة في التصدير إلى تنزانيا. يلى دولة روسيا، دولة أمريكا (٧٣١ ألف طن) أي أن الفارق بينها وبين روسيا في تصدير القمح لدول حوض نهر النيل مجتمعة، فارق كبير. وتقوم أمريكا بالتصدير إلى ستة دول من دول حوض نهر النيل فهى الدولة الأولى في التصدير إلى رواندا وبوروندى وتنزانيا. بينما تعد الدولة الثانية في الترتيب من حيث التصدير إلى إثيوبيا. بينما تعد في الترتيب الثالث في التصدير

إلى الكنغو وكينيا وتأتى دولة أوكرانيا في الترتيب الثالث بين الدول المصدرة للقمح لمجموع دول الحوض بكمية تصل إلى ٧٢١ ألف طن من خلال أنها المصدر الأول للقمح لدولتى الكنغو الديقراطية وكينيا.

**السكر:**

يتضح أن البرازيل هى أكبر دول تصدير السكر لدول حوض النيل، كما يتضح من شكل (٨) حيث أنها تقوم بالتصدير لعدد خمس دول منهم، وذلك بكمية تصل إلى ١,١٨ مليون طن فتحتل المرتبة الأولى فى التصدير إلى دول مصر وإثيوبيا والكنغو الديقراطية بمجموع ١,١٣ مليون طن وتحتل المرتبة الثانية فى التصدير لدولة تنزانيا بكمية تصل إلى ٢٦ ألف طن. وتحتل المرتبة الثالثة فى التصدير إلى أوغندا بكمية تصل إلى ٢٤ ألف طن.

## جدول (٦) دول التجارة الخارجية مع دول حوض النيل لأكبر سلع الواردات والصادرات بها (٢٠١١م)

| | مصر | السودان | اثيوبيا | الكنغو | اوغندا | كينيا | رواندا | بورندى | تنزانيا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الواردات** | | | | | | | | | |
| القمح | روسيا | استراليا | روسيا | أوكرانيا | باكستان | أوكرانيا | أمريكا | أمريكا | أمريكا |
| | أمريكا | كندا | أمريكا | روسيا | روسيا | روسيا | روسيا | تنزانيا | الأرجنتين |
| | فرنسا | تركيا | الصين | أمريكا | أستراليا | أمريكا | أستراليا | كندا | روسيا |
| السكر | البرازيل | الإمارات | البرازيل | البرازيل | الهند | مصر | أوغندا | زامبيا | الإمارات |
| | المانيا | بريطانيا | السعودية | زامبيا | جنوب أفريقيا | موريشيوس | زامبيا | أوغندا | البرازيل |
| | بريطانيا | سويسرا | تايلاند | جنوب أفريقيا | البرازيل | مدغشقر | تنزانيا | بريطانيا | مصر |
| زيت النخيل | اندونيسيا | | ماليزيا | جنوب أفريقيا | إندونيسيا | إندونيسيا | | | إندونيسيا |
| | ماليزيا | | أندونيسيا | أندونيسا | سنغافورة | سنغافورة | | | ماليزيا |
| | سنغافورة | | مصر | ماليزيا | ماليزيا | ماليزيا | | | الهند |
| الذرة | | | | جنوب أفريقيا | | | أوغند | أوغندا | |
| | | | | زامبيا | | | تنزانيا | رواندا | |
| | | | | أمريكا | | | الكونغو | تنزانيا | |
| **الصادرات** | | | | | | | | | |
| البن | | | ألمانيا | | سويسرا | | سويسرا | سويسرا | |
| | | | السعودية | | ألمانيا | | بلجيكا | بريطانيا | |
| | | | أمريكا | | السودان | | أمريكا | بلجيكا | |
| الشاي | | | | | كينيا | مصر | كينيا | كينيا | |
| | | | | | السودان | باكستان | بريطانيا | عمان | |
| | | | | | الكونغو | بريطانيا | الإمارات | تنزانيا | |
| السمسم | | الصين | الصين | | | | | | الصين |
| | | مصر | فلسطين المحتلة | | | | | | اليابان |
| | | سوريا | تركيا | | | | | | الهند |

المصدر: مستخلص من ملحق ( ١)

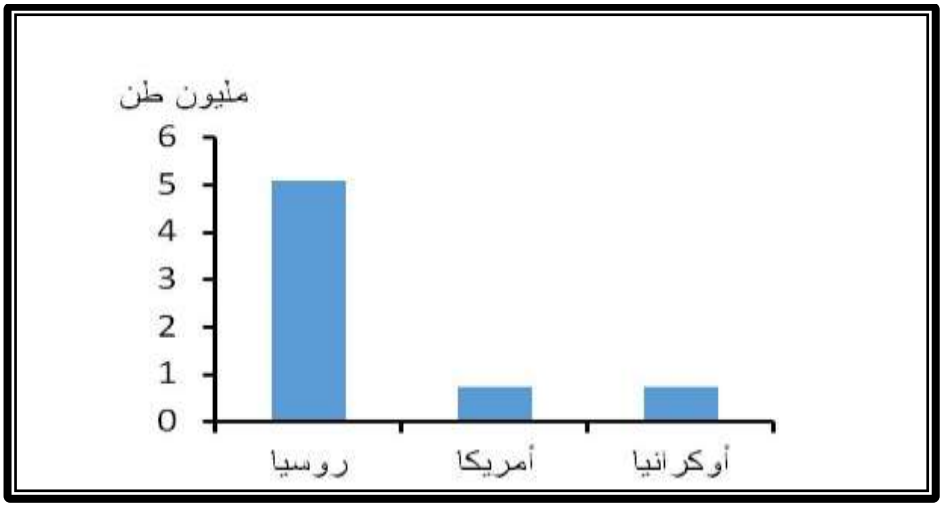


شكل (٧) دول تصدير القمح إلى دول حوض نهر النيل عام ٢٠١١

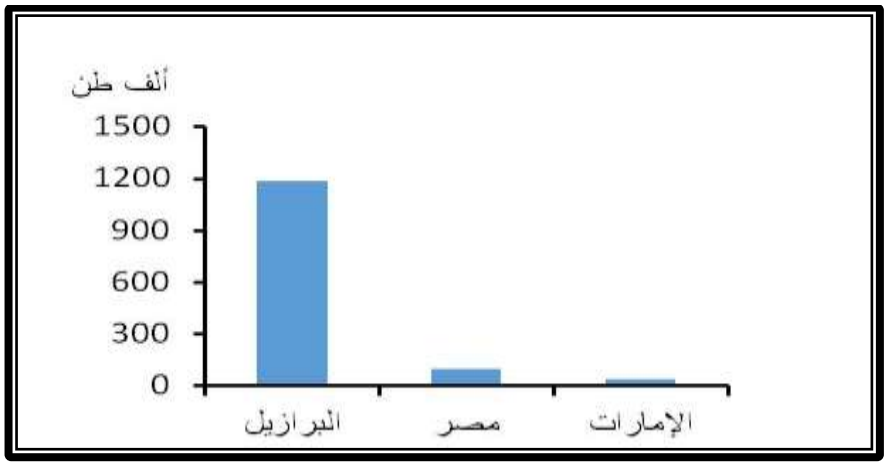


شكل (٨) دول تصدير السكر إلى دول حوض نهر النيل عام ٢٠١١

يلى البرازيل دولة مصر من حيث الكمية حيث تصدر السكر إلى دولتين فقط هما؛ كينيا بكمية تصل إلى ٧٦ ألف طن، وإلى تنزانيا (٢٠ ألف طن). أى أن مصر فى تصديرها للسكر إلى دول حوض النيل تتميز بالتركز التصديرى إلى دولتين فقط وهذا مما لا شك فيه لا يساعدها فى دعم القرارات المتعلقة بملف تقسيم مياه نهر النيل لأن مصالحها فى مجال تصدير السكر متركز مع دولتين فقط. ما لم يكن هناك توازنا مع الدول الأخرى فى سلع متنوعة أخرى.

والملاحظة التى يجب الالتفات إليها، أن البرازيل تصدر كمية من السكر إلى مصر وحدها تقدر بمليون طن، أى حوالى ٨٤% من جملة صادراتها إلى كل دول حوض النيل يتجه إلى مصر، أى أن مصر هى أكبر سوق استهلاكى، لأكبر دولة تقوم بتصدير السكر لدول حوض النيل، وهى نقطة يمكن لمصر استغلالها لصالحها في مجال الأمن المائى.

**زيت النخيل :**

يقتصر استيراد زيت النخيل إلى دول حوض النيل من دولتين هما إندونيسيا فى المرتبة الأولى بكمية تصل إلى ٩٩٣ ألف طن، حيث أنها تقوم بالتصدير إلى عدد ٦ دول من دول حوض النيل. يليها دولة ماليزيا (٤٧٥ ألف طن).

ويتضح أيضا أن مصر هى أكبر سوق استهلاكى للزيت بدول حوض النيل حيث تستورد من إندونيسيا ٢٨٨ ألف طن بنسبة ٢٩ % من إجمالى صادرات الزيت الإندونيسى إلى دول حوض النيل. وأيضا مصر هى أكبر مستورد بدول حوض النيل للزيت الماليزى بكمية تصل إلى ٢٢٠ ألف طن وبنسبة ٤٦%. وعلى ضوء ذلك **فهل يمكن لمصر استغلال ارتفاع وارداتها من الخارج في تدعيم علاقاتها بدول الحوض ؟**

**-دول السلع المصدرة:**

تقوم دول حوض النيل بتصدير عدد من السلع الزراعية والغذائية من أهمها الشاى والبن والسمسم وذلك كالتالى:

**الشاى.**

تعد كينيا هى الدولة الأولى والمميزة فى استيراد الشاى من دول حوض النيل، فهى تستورد من ثلاث دول حوالى ٨٣ ألف طن. ويلى كينيا دولة مصر بكمية تصل إلى ٧٧ ألف طن، والملاحظ أن مصر

تستورد هذه الكمية من كينيا فقط. أى يحتمل أن كينيا بمثابة دولة تجميع لاستيراد الشاى من دول حوض النيل ثم إعادة تصديره "ترانزيت" إلى مصر.

**البن.**

تعتبر ألمانيا أكبر دول استيراد البن من دول حوض النيل بكمية تصل إلى ٨٠ ألف طن وذلك من دولتين هما إثيوبيا وأوغندا. ويلى ألمانيا دولة سويسرا بكمية تصل إلى ٥٢ ألف طن عام ٢٠١١ من ثلاث دول هى أوغندا ورواندا وبوروندى. أما السمسم فإن الصين هى المستورد الأكبر له بكمية تصل إلى ٤٢٥ ألف طن وذلك من ثلاث دول هى السودان وإثيوبيا وتنزانيا عام ٢٠١١.

## رابعا : اقتراحات تطوير تجارة مصر مع دول حوض النيل (الأولويات):

يعد السؤال الرئيسى هنا هو مدى إمكانية توائم مصر تجاريا مع هذا الوضع التجارى القائم حاليا وذلك بأقل مجهود ممكن وبأقل تكلفة ممكنة وذلك باستغلال الموارد المتاحة، حيث إن المتغيرات العالمية قد خلقت سوقا أكثر اتساعا أمام كافة الدول، وسيكون البقاء فيها للطرف الأكثر قدرة على استخدام سياسات تجارية جيدة[٢٣]من خلال المقترحات التالية:

### بالنسبة لواردات دول حوض النيل:

بما أن القمح هو أكبر الواردات لدول حوض النيل، فيمكن لمصر أن تستغل ميزتها في إمكانية زيادة إنتاجها من القمح بكميات تمكنها ليس فقط من الاكتفاء ذاتيا منه، بل من تصديره إلى دول حوض النيل، من أجل دعم الأمن المائى لمصر. وما يمكن أن يدعم ذلك الرأي أنه بالفعل تم زيادة مساحة القمح المزروعة في مصر من ١,٣ إلى ٢,٤ مليون فدان خلال الفترة ١٩٨٣ – ٢٠٠٢م على سبيل المثال. وترجع هذه الزيادة إلى التوسع في زراعة القمح في بعض الأراضى الصحراوية وبعض أراضى الاستصلاح الجديدة. كما أن إنتاجية الفدان أيضا تزايدت خلال نفس الفترة من ١,٦ إلى ٢,٧ طن/فدان. لذلك زاد إنتاج

القمح في مصر من ٢,١ مليون طن إلى ٦,٦ مليون طن خلال تلك الفترة.[٢٤] أي أن إمكانية زيادة إنتاج القمح المصرى هو أمر ممكن، خاصة مع توافر المساحات الصحراوية الضخمة والشاسعة في مصر والقابلة للاستزراع.

وأما عن دول العالم في تصدير القمح لدول الحوض فهى على علاقات تجارية مع مصر في مجالات أخرى بحيث يمكن تعويضها في حال حولت دول الحوض وجهتها الاستيرادية إلى مصر القريبة مكانيا منها، حيث ستستفيد من انخفاض تكلفة النقل، كما أن مناخ مصر الجاف سيساعدها كثيرا في توافر ظروف الإنتاج الطبيعية للقمح بكميات كبيرة. وفى حال حدوث ظروف طارئة لإنتاج القمح عالميا سواءا بسبب العوامل الطبيعية الفجائية كالفيضانات أو الأمراض أم بسبب العوامل الأخرى البشرية مثل احتمالية إلغاء أو تقليل الدعم في أسواق المنتجات الزراعية العالمية في ظل تطبيق أهداف منظمة التجارة العالمية (الجات سابقا)[٢٥]، فإن مصر تستطيع أن تنافس الدول الأخرى، حين يرفع عنها الدعم في مجال تجارة القمح.

**<u>بالنسبة لصادرات دول حوض النيل</u>**(الشاي، السمسم)**<u>:</u>**

طبقا لبيانات الفاو، يتضح أن مصر تستورد كمية من الشاي تصل إلى ١٠٠ ألف طن وهى ما تمثل ٢٥% من جملة صادرات دول حوض النيل من الشاي الى العالم. ولكن هل هذه الكمية يفضل أن تقوم مصر باستيرادها من دولة واحدة فقط من دول الحوض، أم يتم توزيع استيرادها من عدة دول؟ واذا كان توزيع استيرادها من عدة دول، فما هو معيار هذا التوزيع ؟ وهل ستكون بنسب متساوية بين الدول؟ واذا كانت بنسب غير متساوية فما هو معيار عدم تساوى حصص الاستيراد؟ أم يتم ترك الأمر لآليات السوق الحر، دون توجيه حكومى؟

فلو تم اتباع بديل/سيناريو الاستيراد من دولة واحدة كما يتضح من شكل (٦) (بديل/سيناريو التركز الجغرافى) سنجد أن مصر يمكن أن تستورد كامل كمية احتياجاتها من الشاي من دولة واحدة وهى كينيا. وهى بذلك ستستورد حوالى ١٠٠٤٢٣ طن بنسبة ٣٢% من جملة كمية صادرات كينيا من الشاي.

وفى النهاية، فهذه وجهات نظر يمكن مناقشتها إذا كان هناك توجه تنفيذى لمناقشة كيفية تطبيقها.

أما لو تم اتباع السيناريو الآخر (بديل/سيناريو الانتشار الجغرافى) بتنويع دول الاستيراد سنجد أن مصر يمكن أن تستورد هذه الكمية من إجمالي صادرات الشاي لدول أوغندا (٥٥٦٥٠ طن) ورواندا (٢١٠١١ طن) وتنزانيا( ٢٧١١٤ طن)، حيث أن إجمالي كمية صادرات هذه الدول الثلاث من الشاي يصل إلى ١٠٣ ألف طن.

وبالطبع كل سيناريو من السابقين له مميزاته وعليه ملاحظات:

فالسيناريو الأول وهو قصر الاستيراد على دولة واحدة، فالبرغم من أنه يقلل من الإجراءات الإدارية والزمنية في الاستيراد ويجعلها مقصورة مع دولة واحدة مما يجعلها تتم بمجهود أقل ووقت أقصر، وخاصة لو استمر ذلك لسنوات طويلة فسيجعل ذلك عملية سهلة، كما أن زيادة صادرات دولة معينة سيؤدى إلى زيادة إنتاجها[٢٦] وذلك بسبب زيادة معدل تكوين رؤوس الأموال وزيادة الإنتاجية والأداء الاقتصادى الأفضل خاصة مع زيادة صادرات المواد الخام بالدول النامية مع ضرورة ارتباطه بالإدارة الجيدة لعائدات هذه الصادرات [٢٧]. لكنه سيضع الدولة تحت ضغوط وخطر الاعتماد على مصدر واحد في الاستيراد.

أما السيناريو الآخر وهو تنويع مصادر الاستيراد: فعلى الرغم أنه سيحل مشكلة خطر الاعتماد على مصدر واحد، إلا أن ذلك سيتطلب جهدا ووقتا لتعدد وتنوع النظم الاقتصادية لكل دولة في تجارتها الخارجية، وذلك لتنمية التبادل التجارى مع دول حوض النيل، وفى أى المجالات التي يمكن توجيه الجهود لها، وتأتى بأسرع نتائج ممكنة وبأقل مجهود ممكن.

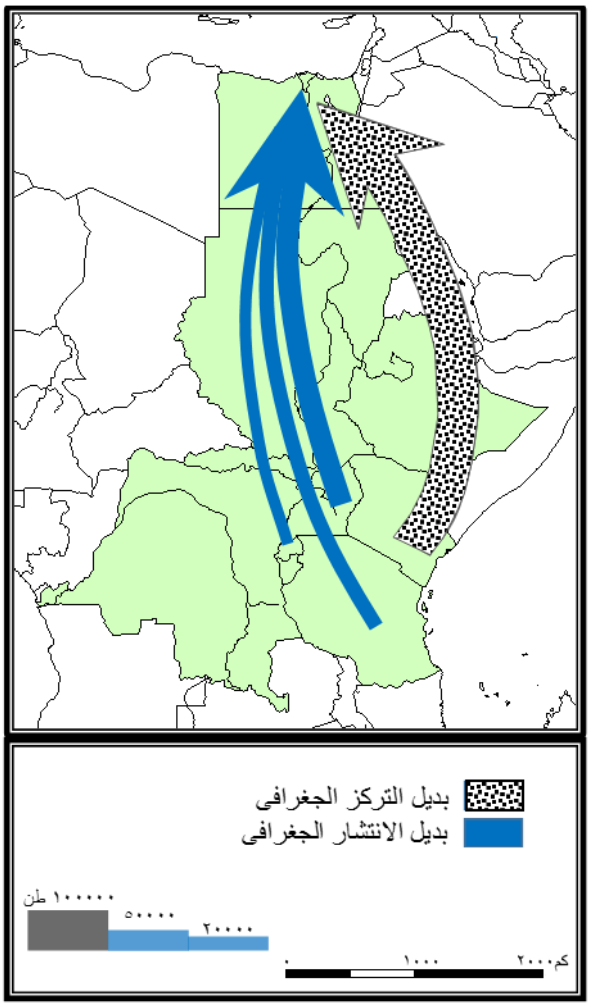


**شكل(٦) بدائل استيراد الشاي الى مصر من دول حوض النيل**

وبالنسبة **لصادرات دول الحوض** من **السمسم** والتي تصل إلى حوالى ٤٥٩ ألف طن، فنجد أن مصر لا تستورد السمسم، الذى هو من المحاصيل الزيتية في المقام الأول، كما أن نسبة الزيت المستخلصة من زيوت بذور السمسم (٥٠- ٦٠ %). لكن من جانب آخر نجد أن مصر استوردت زيت النخيل بكمية تصل إلى ٥٠٩٠٦٠ طن بقيمة تصل إلى ٨٦٠ مليون دولار عام ٢٠١١، أى بمتوسط سعر ١٦٩٠ دولار

للطن أى أنه بسعر تصدير أعلى من سعر تصدير بذور السمسم الخام الإثيوبي إلى دول العالم (ثلاثة آلاف دولار/طن) على سبيل المثال.

وهذا الفارق السعرى لأن مصر تستورد زيت النخيل بصورة مصنعة فيكون سعره أعلى. أما السمسم فيكون سعره أقل لأن تصديره يكون في صورته الخام ولا يزال يحتاج لعمليات التصنيع للحصول على الزيت منه.

لذلك يمكن مناقشة مقترح استيراد مصر لبذور السمسم الخام من دول حوض النيل من أجل توفير احتياجات السوق المصرى من الزيوت وذلك للأسباب التالية:

ارتفاع نسبة الزيت المستخلصة من زيوت بذور السمسم (٥٠- ٦٠ %) وذلك بالمقارنة بزيت فول الصويا (٢٥ %) حيث أن مصر تستورد فول الصويا بكمية تصل إلى ١,١ مليون طن لكن يستبعد أن تستخدمه مصر في إنتاج الزيت لأن نسبة الزيت المستخرجة من فول الصويا تصل إلى ٢٥% في المتوسط.

- أن نواتج عملية عصر زيت السمسم "الكسب" أكثر إفادة ومتعددة الاستخدامات ويمتاز زيته بجودته العالية، وثبات مواصفاته، وإمكانية حفظه لمدد زمنية طويلة تصل إلى حوالي ٥ سنوات[٢٨]
- ستتيح عمليات تصنيع زيت السمسم بمصر فرص عمل صناعية جديدة وستجذب الاستثمارات إلى مصر، مما سيؤدى إلى إحداث تأثير ملموس في الأجور وتحسن مهارات العمال كما اتضح من تجارب أخرى[٢٩] . وبالنسبة لسوق التصريف والاستهلاك، فسيعتبر السوق المصرى المحلى هو سوق استهلاك المنتج النهائي لزيت السمسم.

ويمكن لمصر وحدها أن تستورد كامل إنتاج دول حوض النيل كلها من السمسم، حيث أن مصر تستورد من زيت النخيل كمية تصل إلى ٥٠٩ ألف طن، بينما تصدر كافة دول حوض النيل كمية من

السمسم الخام تصل إلى ٤٥٩ ألف طن. وبالطبع هذه الكمية من السمسم الخام ينتج عنها كمية أقل من زيت السمسم.

وبالنسبة لتكلفة الاستيراد فإن سعر تصدير السمسم الإثيوبي باعتبارها أكبر دول تصدير السمسم بدول الحوض بنسبة ٥٨% وهى أيضا أعلى دول الحوض في سعر تصدير السمسم، يصل إلى ١٣٧٤ دولار للطن، أي أنه أقل من سعر استيراد مصر لزيت النخيل والذى يصل إلى ١٦٩٠ دولار للطن، وذلك لأن زيت النخيل يصدر إلى مصر في صورة مصنعة وليست خاما.

ولكن هذا يستلزم الإجابة على سؤال مهم وهو هل يمكن أن تدعم مصر هذا الاتجاه بتوجيه الاستيراد للسمسم رغم احتمالية ارتفاع سعر المنتج النهائي من زيت السمسم عن سعر استيراد المنتج النهائي من زيت النخيل، لكن جودة زيت السمسم ستكون أفضل. وعلما بأن ذلك سيعد من صور الدعم التجارى المتعددة لقضية مياه النيل لمصر.

**إذن**، يستخلص مما سبق أن أهم واردات دول حوض نهر النيل هي القمح والذرة وزيت النخيل. وأن أهم صادراتها الشاي والبن وبذور السمسم. لذلك يمكن أن تتركز أولويات تجارة مصر مع دول حوض النيل في التوجه حاليا نحو الاستيراد منها قبل التصدير، وذلك من خلال مقترحى الأولوية الأولى والثانية التاليين. أما مقترح الأولوية الثالثة فهو خاص بالتصدير، وذلك كالتالى:

**الأولوية الأولى (التوجه لاستيراد الشاي):**

وهى الخاصة بتوجه مصر نحو الاستيراد أولا في هذه الفترة الحالية من دول حوض نهر النيل عن التصدير لها. وأن أولوية الاستيراد يمكن ان تبدأ بمحصول الشاي، سواء كان هذا الاستيراد مركزا من دولة واحدة وهى كينيا. وهى بذلك يقترح الباحث أن تستورد مصر حوالى١٠٠٤٢٣ طن شاى من كينيا. أو تقوم

مصر بتنويع دول استيراد الشاى والتي يقترح أن تكون من دول أوغندا بكمية تصل إلى ٥٥٦٥٠ طن، وتستورد الشاي من رواندا (٢١٠١١ طن) ومن تنزانيا( ٢٧١١٤ طن).

ويمكن أن يقترح في هذا الشأن أيضا أن تترابط مصر والسودان في توجيه استيرادهما للشاي من كينيا، حيث أن السودان استوردت عام ٢٠١١ الشاي بكمية تصل إلى ٣٢ ألف طن ومصر أيضا استوردت الشاى بكمية تصل إلى ١٠٠ ألف طن في نفس العام. أى بمجموع ١٣٢ ألف طن للدولتين، وهى تمثل ٤٣% من جملة صادرات كينيا من الشاي إلى دول العالم (٣٠٦ ألف طن عام ٢٠١١). ويمكن أن يكون ترابط وتكامل هذا الاستيراد في شكل سلسلة إنتاجية Production Chain [٣٠] أو مراحل إنتاجية بحيث يتم تجهيز الشاي على سبيل المثال في مرحلته الأولى من التجفيف في دولة الإنتاج، ثم يتم تصديره لمصر بحيث يتم إكمال باقى العمليات التجهيزية للاستهلاك النهائي في مصر على سبيل المثال

**<u>الأولوية الثانية (التوجه لاستيراد السمسم):</u>**

وهى الخاصة أيضا باقتراح توجه مصر نحو الاستيراد وذلك من خلال اقتراح قيام مصر باستيراد محصول السمسم، ويقترح لمصر وحدها أن تستورد كامل صادرات دول حوض النيل من السمسم، بكميات عام ٢٠١١ والتي تصل إلى ٤٥٠ ألف طن. وذلك من دول التصدير له في عام ٢٠١١ وهى خمس دول وهى: السودان بكمية تصل إلى١٠٢٦٠٠ طن، وإثيوبيا (٢٥٤١٢٧طن)، أوغندا (١٤٧٦٣طن)، كينيا (٤٤٧٥ طن)، وتنزانيا (٧٦٠١٧ طن).

**الأولوية الثالثة (ضرورة تصدير القمح):**

وتختلف هذه الأولوية عن سابقتيها في أنه سيتم توجه مصر نحو التصدير وهو أنه يمكن لمصر أن تستغل ميزتها في إمكانية زيادة إنتاجها من القمح بكميات تمكنها ليس فقط من الاكتفاء ذاتيا منه، بل من تصديره إلى دول حوض النيل، من أجل دعم الأمن المائى لمصر.

وبالنسبة لتعامل مصر مع واردات دول حوض النيل؛ فإنه يمكن القول بصورة عامة بأنه لا يمكن حاليا وبصورة عاجلة من خلال خطة زراعية قصيرة المدى (ثلاثية أو خماسية) أن تؤثر مصر في مجال واردات دول حوض النيل باستثناء المقترح الخاص **بالقمح**. لأن ذلك يتطلب توجيه زراعى وتعديل سياسات وخطط زراعية وصناعية إنتاجية نحو إنتاج محاصيل وسلع يتطلبها السوق الخاص بدول حوض نهر النيل، من أجل حماية الأمن المائى للمجتمع.

وبالنسبة لأهمية ذلك للمستوى المحلى المصرى فيعد قطاع الزراعة المصري من أهم القطاعات الاقتصـــادية التي يمكن أن تقوم بدور بالغ الأهمية في مواجهة الظروف والمتغيرات الاقتصـــادية الدولية الحديثة، بالإضـافة إلى أنه سيعمل على زيادة المكاسب التي يمكن أن تجلبها هذه المتغيرات إلى أقصـى حد ممكن. ويحتاج ذلك إلى ضـــرورة إحداث تطوير كبير في جميع الجوانب المتعلقة بالزراعة المصـــرية وتحديثها وزيادة قدرتها الإنتاجية والتنافســـية والإســـراع فيها بمعدلات النمو بما يتلاءم مع تلك المتغيرات الدولية المعاصرة، مما يؤدي إلى تنمية الصادرات المصرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة[٣١].

**المشكلات المتوقعة**

إن السير في مسار تنشيط التجارة الخارجية مع دول حوض النيل سيكون به عدد من المشاكل التى تعوق زيادة هذا التبادل بصفة عامة، ومن أهم هذه المشكلات ما يلى :-

– تكلفة النقل؛ حيث تشكل صعوبة النقل عقبة كبيرة أمام المنتجات المصرية التي تقلل من منافستها أمام المنتجات الأخرى بسبب تضاعف تكاليف الشحن، حيث أن تكاليف شحن السلع المصرية إلى الكونغو مثلا تعادل ثلاثة أضعاف شحن السلع الأوربية إليها [٣٢] ، وبالتالى سيقبل المستهلك الأفريقى على السلع الأقل سعرا.

– ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة وذلك لارتفاع معدلات المخاطر التجارية بسبب العامل الأمنى، مما يقلل من قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأخرى.

– الارتباط الاقتصادى بين دول الحوض ومستعمريها السابقين.

– ضعف عملية الدعاية والإعلان للسلع المصرية وقلة الاشتراك فى المعارض الاقتصادية فى هذه الدول لعرض المنتجات المصرية. كما يشكل عدم التعرف على أذواق المستهلكين فى هذه الدول من خلال الدراسات التسويقية وعلى السلع والأصناف الأكثر استهلاكا، عقبة واضحة، وذلك عكس دول أخرى مثل اليابان التى تقوم بإيفاد بعثات اقتصادية لهذه الدول للقيام بدراسات ميدانية للتعرف على أذواق المستهلكين، والتي يمكن أن تلعب تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية دورا كبيرا في تقليل أثر عامل البعد المكانى[٣٣] وأن الدول تميل إلى التعامل التجارى مع الدول ذات المستوى المتقدم في الخدمات والتي أهمها الخدمات الالكترونية[٣٤] .

– مشكلة التمويل: حيث تعانى معظم دول الحوض وأفريقيا بصفة عامة من مشكلة العملة الأجنبية، وعدم وجود خدمات مصرفية متطورة [٣٥].

**مقترحات الحلول**

من الخطأ الاستمرار في التعامل مع دول الحوض في إطار المعاملة بالمثل ومن المناسب لمصر في ظل إداراتها لملف المياه، أن تفعل الملف الاقتصادي لأهميته بالنظر لإحساس شعوب وحكومات دول حوض النيل بأن لهم مصلحة في استمرار العلاقات المصرية من كل النواحى من خلال اقتسام عادل لمياه نهر النيل. وأن من الصعوبة بمكان، أن يستأثر طرف بالمصلحة الكاملة دون الطرف الآخر.

كما أنه من المستبعد أن يتحقق السيناريو الأسوأ وهو إصرار دول المنبع على حرمان مصر من حصتها المقررة أو تقليلها من مياه نهر النيل بموجب اتفاقيات دولية، لأن المضي قدماً في هذا السيناريو سوف يدخل منطقة الحوض في المزيد من الاضطرابات التي لا تسمح بها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجميع الأطراف.

ويفرض التحدي – على الأقل – على مصر أن تحافظ على وجودها بدول حوض النيل، إن لم تكن تسمح ظروفها بمزيد من تقديم الدعم المباشر لها. فالوجود الاقتصادي لمصر مع دول حوض النيل يمكن أن يكون متعدد الوجوه سواء كان تواجدا مباشرا في صور الدعم الفني في مجالات التعليم والتدريب وتقديم الاستشارات الفنية وإنجاز دراسات الجدوى لمشروعات قومية تهتم بها دول حوض النيل. أو تواجدا غير مباشرا من خلال حركة تجارية نشطة، أو إقامة بعض الاستثمارات التي تحتاجها دول حوض النيل.

وقد يساعد مصر على القيام بهذا الدور اتساع دور القطاع الخاص المصري في الحياة الاقتصادية، أو أن تستفيد مصر من وجود الاستثمارات العربية الملحوظة في دول حوض النيل، فتكون عونا لمصر في دعم وتوطيد علاقاتها بدول حوض النيل.

ومع كل خطوة يمكن اتخاذها في مجال الأمن المائى المصرى، يجب أيضا بذل مزيد من الجهود للعمل على زيادة التبادل التجارى بين مصر وسوق دول حوض النيل بصفة عامة، **ومن أهم هذه الجهود:-**

- التنظيم المستمر لإقامة معارض دائمة أو مؤقتة للمنتجات المصرية.

- ربط الموانئ المصرية بموانئ دول الحوض بخطوط ملاحية مباشرة.

- زيادة تبادل البعثات التجارية وتنظيم المعارض المشتركة.

ضرورة إنشاء ترابط اقتصادى أو مجموعة اقتصادية أو أي صورة من صور الترابط الاقتصادى لتضم دول حوض النيل بصفة خاصة حيث يتسم عالم اليوم، بالاتجاه نحو إقامة الاتفاقيات و التكتلات الاقتصادية؛ إذ تؤدي هذه الاتفاقيات إلى اتساع حجم السوق، و زيادة القدرة التفاوضية للدول الأعضاء وحمايتها من التقلبات الاقتصادية العالمية الطارئة[٣٦]، لأن المجموعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لمفوضية الإتحاد الأفريقي لا يوجد بها أية تكتل اقتصادى خاص يضم دول حوض النيل. حيث تضم المجموعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لمفوضية الإتحاد الأفريقي ثماني مجموعات فقط هي كالتالى:- تجمع دول الصحراء والساحل، دول الكوميسا، مجموعة شرق أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا(الإيكاس)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ايكواس) الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيفاد)، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)، اتحاد المغرب العربى[٣٧].

**الخاتمة**

تناولت هذه الدراسة مقترحات في مجال التجارة الخارجية لحل مشكلة تقسيم مياه نهر النيل بين مصر ودول الحوض. لأن حل أي مشكلة يتطلب وضع بدائل متعددة للحلول والمقترحات، وعدم اقتصار الجهود على مسار واحد، أو حل أوحد، وأنه يجب وضع الحقائق كاملة أمام صانع القرار في مجال السياسة التجارية الخارجية، ليكون من ضمن أهدافه حماية الأمن المائى المصرى. وذلك من خلال تحديد ما أهم السلع الزراعية والغذائية الداخلة فى تجارة دول حوض نهر النيل استيرادا وتصديرا، وبالتالى ستكون لها الأولوية تخطيطيا فى التركيز عليها من الجانب المصرى. ثم تحديد ما هى الدول التى تقوم بالتجارة

الخارجية مع دول حوض النيل ومحاولة مصر التحاور والتعامل التجارى معها من أجل التأثير على القرارات المتخذة فى قضية مياه نهر النيل لضمان أمن مصر المائى.

وذلك من خلال استعراض أهم صادرات وواردات دول حوض النيل من السلع الزراعية والغذائية. ومدى إمكانية توائم مصر مع هذا الوضع التجارى القائم حاليا وذلك بأقل مجهود ممكن وبأقل تكلفة ممكنة وذلك باستغلال الموارد المتاحة. وذلك بمناقشة اتباع بديل/سيناريو الاستيراد/ التصدير من دولة واحدة، أو اتباع السيناريو الآخر (بديل/سيناريو الانتشار الجغرافى) بتنويع دول الاستيراد/ التصدير، لأنه بالطبع كل سيناريو من السابقين له مميزاته وعليه ملاحظات. وذلك لتنمية التبادل التجارى مع دول حوض النيل فى المجالات التي يمكن توجيه الجهود لها، وتأتى بأسرع نتائج ممكنة وبأقل مجهود ممكن.

## ملحق جدول(١) كميات التجارة الخارجية لدول حوض النيل مع الدول الخارجية بالطن

| السودان | |
|---|---|
| الواردات | |
| القمح | |
| استراليا | ٤١٦٣٥٨ |
| كندا | ٣٢٤٠٠٥ |
| مصر | ٢١٦ |
| تركيا | ٤٥٨ |
| الهند | ٠ |
| السعودية | ٤ |
| السكر | |
| الإمارات | ١٦٥٩ |
| بريطانيا | ١٨٥ |
| سويسرا | ١٣٨ |
| سوريا | ٧١ |
| السعودية | ٢٤ |
| مصر | ١ |
| السرغم | |
| مصر | ١٧ |
| البن | |
| السعودية | ٢ |
| سوريا | ١ |
| أوغندا | ٤٢٠ |
| الشاي | |
| مصر | ١٣٣ |
| كينيا | ٨٣١ |

| السودان | | |
|---|---|---|
| الصادرات | | |
| السمسم | | |
| الصين | ٤٨٨٧٤ | |
| مصر | ٣٠٣٨٢ | |
| سوريا | ١٤١٣٧ | |
| السعودية | ١٣٩٨٩ | |
| لبنان | ١٠٨٦٨ | |
| تونس | ٧٩٩٩ | |
| المولاس | | |
| تركيا | ٩٩١٨ | |
| الإمارات | ١ | |
| السرغم | | |
| جيبوتى | ٧٤١ | |
| السكر | | |
| بريطانيا | ٣٠٤٠٠ | |
| السعودية | ٤٥٠٠ | |

| كينيا | | | |
|---|---|---|---|
| الواردات | | الصادرات | |
| القمح | | القمح | |
| أوكرانيا | ٣٦٠٦٤٢ | أوغندا | ٣٠٥٣ |
| روسيا | ٢٣٣٩٢٥ | رواندا | ٥٠٠ |
| أمريكا | ٨٣٨٦٨ | السودان | ٤٥٨ |
| الذرة | | الكنغو | ٥٠ |
| ج أفريقيا | ١٣٥١٠٨ | تنزانيا | ٥ |
| أوغندا | ٥٨٣٧٤ | الشاي | |
| أوكرانيا | ٢٦٨٤٢ | مصر | ٧٧٠٠٠ |
| زامبيا | ٥٢٥١ | باكستان | ٧٣٩٦٣ |
| تنزانيا | ١٤١٣ | بريطانيا | ٦٩٢١٥ |
| زيت النخيل | | أفغانستان | ٤٩٠٥٣ |
| إندونيسيا | ٢٨٣٤٩٢ | السودان | ٣٢٥٠٥ |
| سنغافورة | ١٨١٥٩٢ | الإمارات | ٢١٠٩٠ |
| ماليزيا | ٥٧٣٧٩ | الشعير | |
| الإمارات | ٨٥٥٢ | أوغندا | ٣٤٣٦٩ |
| زامبيا | ١٩٣٧ | السودان | ١١٨٧٩ |
| السكر | | تنزانيا | ٣٥١٥ |
| مصر | ٧٦٣٦٢ | رواندا | ٥٢٥ |
| مويشيوس | ٧٣١٥ | كينيا | ٣٦٨ |
| مدغشقر | ٦٠٠٣ | السرغم | |
| تنزانيا | ٤٢٢٨ | الصومال | ٢٣٨٥٢ |
| مالاوى | ٣٩٤٦ | السودان | ٢٠١٣٣ |
| أوغندا | ٩١٠ | أوغندا | ٣٦٩٤ |
| سويسرا | ٥٠٤ | مدغشقر | ٢٠٣٠ |
| السعودية | ٥٠٠ | | |
| زامبيا | ٢٢ | | |
| الشاى | | | |
| ج أفريقيا | ٥٧٥٢٩ | | |
| السعودية | ٥٠٤٥٧ | | |
| مصر | ٣٨١٢٢ | | |
| تنزانيا | ٣٠٠٠ | | |

| أوغندا | | | |
|---|---|---|---|
| الواردات | | الصادرات | |
| القمح | | البن | |
| باكستان | ٩١٣٢٠ | سويسرا | ٣٥٠١٨ |
| روسيا | ٦٩٢٤٣ | ألمانيا | ٣٠٠٤٩ |
| أستراليا | ٦١٨٦٣ | السودان | ٢٥١٧١ |
| أمريكا | ٣٩٧٦٢ | السكر | |
| زيت النخيل | | السودان | ٣٩٥٥٨ |
| إندونيسيا | ١٦٠٢٠٧ | رواندا | ١٤٥٣٩ |
| سنغافورة | ١٤٣٥٩ | الكونغو | ١١٩٥٢ |
| ماليزيا | ١٠١٦٤ | الشاى | |
| كينيا | ٢٩٦٩ | كينيا | ٥٥٤٧٣ |
| تنزانيا | ٩٤ | السودان | ٦١ |
| الكنغو | ١٠ | الكونغو | ٥٦ |
| السكر | | | |
| الهند | ٢٦٢٨٦ | | |
| ج أفريقيا | ٢٥٦٤٩ | | |
| البرازيل | ٢٤٠١٤ | | |
| تايلاند | ١٩٦٥٨ | | |
| مصر | ٧٧٦٧ | | |
| السعودية | ٤١٠٩ | | |

| الكنغو | |
|---|---|
| الواردات | |
| القمح | |
| أوكرانيا | ٣٦٠٦٤٢ |
| روسيا | ٢٣٣٩٢٥ |
| أمريكا | ٨٣٨٦٨ |
| الذرة | |
| ج أفريقيا | ١٤١٩٤ |
| زامبيا | ٥٩٩٠ |
| أمريكا | ٣٢٣٨ |
| السكر | |
| البرازيل | ٢٤٣٦٠ |
| زامبيا | ٧٩٣٢ |
| ج أفريقيا | ٥١٣٨ |
| السعودية | ٢٠٦١ |
| زيت النخيل | |
| ج أفريقيا | ٤٧٠٥٣ |
| أندونيسا | ١٤٦٦٣ |
| ماليزيا | ٧٥٢٨ |

| رواندا | | | |
|---|---|---|---|
| الواردات | | الصادرات | |
| القمح | | الشاي | |
| أمريكا | ٢١٠٤٠ | كينيا | ٢٠٩٥٢ |
| روسيا | ١٣٨٣٠ | بريطانيا | ٢٩ |
| أستراليا | ١٣٠٤٩ | الإمارات | ٢٣ |
| الذرة | | البن | |
| أوغند | ٥١٥٥٣ | سويسرا | ٨١٦٨ |
| تنزانيا | ١١٠٤٢ | بلجيكا | ٢٨١٥ |
| الكونغو | ١٠٠٠ | أمريكا | ١١٥٢ |
| زامبيا | ٧٨٩ | | |
| بوروندي | ٧٠٦ | | |
| السكر | | | |
| أوغندا | ١٣١٨٠ | | |
| زامبيا | ٧٧٤٦ | | |
| تنزانيا | ٤٩٥٦ | | |
| مصر | ١٩٠٠ | | |
| البرازيل | ١٦٧٤ | | |
| مالاوى | ١٢٣٨ | | |

تابع ملحق جدول(١) كميات التجارة الخارجية لدول حوض النيل مع الدول الخارجية بالطن

| بوروندي | | | |
|---|---|---|---|
| الواردات | | الصادرات | |
| السكر | | البن | |
| زامبيا | ٨١٢٤ | سويسرا | ٨٨٥٧ |
| أوغندا | ١٥٠٠ | بريطانيا | ٤٠١٤ |
| بريطانيا | ٥١٦ | بلجيكا | ٣٤٢٨ |
| موزمبيق | ٤٩٥ | | |
| رواندا | ٨٦ | | |
| القمح | | شعير | |
| أمريكا | ٦٤٧٠ | الكنغو | ٣٦٣٠ |
| تنزانيا | ٥٣٤ | أوغندا | ٣٩ |
| كندا | ١٢١ | السعودية | ٢٤ |
| الذرة | | الشاي | |
| أوغندا | ٢٧٩٦ | كينيا | ٧٠٦٤ |
| رواندا | ١٨٦٠ | عمان | ٦٨٨ |
| تنزانيا | ٥٥٠ | تنزانيا | ١٧ |
| كندا | ٦٨ | | |

| تنزانيا | | | |
|---|---|---|---|
| الواردات | | الصادرات | |
| القمح | | نخالة القمح | |
| أمريكا | ٢٤٥٣٩٤ | الإمارات | ٩٨٦٤٧ |
| الأرجنتين | ٢٢٧٢٩٥ | كينيا | ١٠٠٠ |
| روسيا | ١٨٣٩٢٢ | عمان | ٩٤٥ |
| أستراليا | ١٨٣٧٤٩ | | |
| زيت النخيل | | الكاجوا | |
| إندونيسيا | ١٨١٣٤٣ | الهند | ٩٥٤٥٥ |
| ماليزيا | ٣٣٩٥٨ | الإمارات | ٢٥٣١ |
| الهند | ٥٠٠٠ | سنغافورة | ١٠٤٥ |
| السكر | | السمسم | |
| الإمارات | ٣٤٩٦٢ | الصين | ٥٢٥٩٧ |
| البرازيل | ٢٦٦٧٥ | اليابان | ٢١٩٢٢ |
| مصر | ٢٠٩٣٢ | الهند | ٧٢٢ |
| السعودية | ١٤٤٥٥ | | |

| إثيوبيا | | | |
|---|---|---|---|
| الواردات | | الصادرات | |
| القمح | | السمسم | |
| روسيا | ٥٨٢٨٩٥ | الصين | ٣٢٤١٣٨ |
| أمريكا | ٢٩٠٥٧٩ | فلسطين المحتلة | ٣٧٨٣٦ |
| الصين | ٢٥٩٧٨ | تركيا | ١٤٤١٨ |
| السكر | | البن | |
| البرازيل | ١١٢٢٦٢ | ألمانيا | ٤٩٩٨٧ |
| السعودية | ١٥٩٠٠ | السعودية | ٢٣٤٧٢ |
| تايلاند | ١٠٠٢٦ | أمريكا | ١٢٩٢٦ |
| بلجيكا | ٧٥٩ | | |
| زيت النخيل | | الفول | |
| ماليزيا | ١٤٦٣٤٢ | كينيا | ٢٣٤٥٥ |
| أندونيسيا | ٦٥٢٧١ | الهند | ١٠٤٦٣ |
| مصر | ٨٣٧٥ | السلفادور | ٨٤٢٨ |

| مصر | |
|---|---|
| الواردات | |
| القمح | |
| روسيا | ٣٧٧٧٠١٢ |
| أمريكا | ٢٧٧١٢٣٣ |
| فرنسا | ١٠٢٣٠٣٩ |
| السكر | |
| البرازيل | ١٠٠١٣٢٩ |
| المانيا | ٧٢٨٠٠ |
| بريطانيا | ٥٤٦٧٥ |
| زيت النخيل | |
| اندونيسيا | ٢٨٨٩٢٩ |
| ماليزيا | ٢٢٠١٠٦ |
| سنغافورة | ١٦ |

## الهوامش

[١] عبدالرحمن علي وممدوح البدري، إمكانات التكامل الزراعى والحيوانى والسمكى في دول حوض النيل، دراسة إمكانات التكامل لدول حوض النيل، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، جامعة الدول العربية، الخرطوم،٢٠١١، ص١٠.

[٢] وحدة دراسات السودان ودول حوض النيل، الوجود الصينى في دول حوض النيل، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٦١، مصر، ٢٠١٣، ص ص ٢١٧-٢١٩. (http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/195)

[٣] محمد عبد العزيز، التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادى، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، عدد٤١، ج ١، ٢٠٠٣، ص ص١٩-٩٢.

[٤] أبو بكر أبو بكر طاهر حامد، التجارة الخارجية للسودان ١٩٦٨-١٩٧٨دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه بكلية الآداب قسم الجغرافيا جامعة القاهرة، ١٩٨١.

[٥] انتصار المشهور، جغرافية التجارة الخارجية السورية ١٩٥٠-١٩٧٠، رسالة ماجستير بكلية الآداب قسم الجغرافيا جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

[٦] زينب على نجم الدين، المحاصيل النقدية و دورها فى صادرات مصر الخارجية فى القرن العشرين دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه بكلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، ١٩٩٠.

[٧] محمد فايز فرحات، مستقبل التعاون بين دول حوض النيل قراءة في خبرات التعاون الإقليمي، فى، أحمد ابراهيم محمود وآخرون، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤٩.

[8] ) UNESCO, International Hydrological Programme, From Potential Conflict to Cooperation Potential. (http://www.unesco.org /new /en / natural-sciences/environment/water/ihp/ihp-programmes/ pccp)

[٩] محمد سلمان طايع، دور المؤسسات والقوى الدولية في توسية قضايا المياه: حالة حوض النيل، فى، أحمد ابراهيم محمود وآخرون، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٧٢.

[10]) Recalde, M. L, and Florensa, M., Mercosur: Trade Creation or Trade Diversion? An Application of the Gravity Model and Kalman Filter, in, Gabriele Tondl (éd.), Trade, Intégration and Economie Development The EU and Latin America, SpringerWienNewYork, 2008, pp.221-248.

[11]) The International Merchandise Trade Statistics Section (IMTSS), the United Nations Statistics Division (UNSD), Department of Economic and Social Affairs. https://unstats.un.org/unsd/trade/data/tables.asp#annual

[12]) Standard International Trade Classification, Rev.4, ***United Nations Statistics Division,*** UN Classifications Registry

https://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=28&Lg=1

[١٣]) الكنغو (د) هي دولة الكنغو الديمقراطية والتي عاصمتها كينشاسا وهي ضمن دول حوض نهر النيل. أما دولة الكنغو أو ما يشار إليها بالكنغو برازافيل فهى تقع إلى الغرب منها وهى ليست من ضمن دول حوض النيل.

[١٤] )محمد عبد العزيز، ٢٠٠٣، ص ٨١.

[15] ) Neary, J. Peter; Wijnbergen, Sweder van, Natural resources and the macroeconomy : a theoretical framework, UCD Centre for Economic Research Working Paper Series; No. 36, University College Dublin. School of Economics,

[16]) Elena-Maria BIJI. et al, PLACE AND IMPORTANCE OF SUCEAVA DISTRICT FOREIGN TRADE IN THE NATIONAL ECONOMY OF ROMANIA, The USV Annals of Economics and Public Administration Volume 12, Issue 1(15), 2012, PP.219-229.

[17]) United Nations Conference on Trade and Development, TRADE AND DEVELOPMENT REPORT 2017, UNITED NATIONS, New York and Geneva, 2017, P.10.

[18] ) Hoare, A, G., Domestic regions , Overseas Nations, and Their Interactions Through Trade: the case of the United Kingdom, Environment and Planning , Vol 25, 1993, P.701.

[١٩] ) قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة، ٢٠١٥.
http://faostat.fao.org/site/537/DesktopDefault.aspx?PageID=537

[٢٠] ) قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة، ٢٠١٥.
http://faostat.fao.org/site/537/DesktopDefault.aspx?PageID=537

[٢١] ) قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة، ٢٠١٥.
http://faostat.fao.org/site/537/DesktopDefault.aspx?PageID=537

[٢٢] ) محمد خميس الزوكة، (٢٠٠٠)، الجغرافية الاقتصادية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٢٩٧.

[٢٣] ) سامي عفيفي حاتم، النظام التجاري الدولي في إطار الجات ١٩٤٨– ١٩٩٤، الندوة القومية الثانية بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بعنوان " الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية "، جامعة حلوان، مارس ١٩٩٩، ص ١٢ .

[٢٤] فاطمة محمد على إبراهيم، القمح في مصر، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه بكلية الآداب جامعة القاهرة قسم الجغرافيا، ٢٠٠٦، ص ص٤٥ – ٥٦.

[٢٥] ) حسن أمين محمد، تحرير التجارة الزراعية في إطار دورة أوروجواي للجات و أثره على التنمية الزراعية، الندوة القومية الثانية بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بعنوان " الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية " ، جامعة حلوان، مارس ١٩٩٩، ص٤٦٧ .

[26]) Peng Sun &Almas Heshmati, International Trade and its Effects on Economic Growth in China, Institute for the Study of Labor, Discussion Paper No. 5151 August 2010, Bonn ,Germany P.25.

[27]) Rostam M.Kavoussi, Export Expansion and economic growth, further empirical evidence, Journal of Development Economics 14 (1984). North-Holland, P.241.

[٢٨] نقطة التجارة السودانية، فرص تجارية، وزارة التجارة السودانية، ٢٠١٦.

(http://www.tpsudan.gov.sd/index.php/ar/home/show_export/36)

[29]) Ludo Cuyvers, Michel Dumont and Glenn Rayp, International trade and the income position of low-skilled and high-skilled workers in the European Union, in , Robert Anderton, Paul Brenton and John Whalley, Globalisation and the Labour Market Trade, technology and less-skilled workers in Europe and the United States, Routledge, 2006, pp.36-53.

[30] ) Grant. R., The Geography of International Trade , Progress in Human Geography , Vol 18, 1994, P.304.

[٣١] ) معهد التخطيط القومي، سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٤٣، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٢ .

[٣٢] ناجى، (٢٠٠١) محمد عباس، مصر واتفاقية الكوميسا للتجارة الحرة، الأهرام الاستراتيجى، عدد ٧٣، ص٤

[33] )Edward J. Malecki and Bruno Moriset, THE DIGITAL ECONOMY Business organization, production processes, and regional developments, Routledge, 2008, p.93.

[34]) Laura Márquez-Ramos, Inmaculada Martínez-Zarzoso, and Celestino Suárez-Burguet, Technological Innovation, Trade and Development, in , Hakikur Rahman, Information and Communication Technologies for Economic and Regional Developments, Idea Group Publishing, 2007, p.79.

[٣٥] ناجى، ٢٠٠١، ص٤

[٣٦] ) محمود منصور، التحديات التي تواجهها الصادرات الزراعية المصرية في ضوء الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية، في ندوة، مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ضوء ظواهر العولمة و الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المؤتمر الدولي الخامس و العشرون للإحصاء و علوم الحاسب والسكان، وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مايو ٢٠٠٠، ص ٦.

٣٧ ) مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ٢٠١٦، http://au.int/ar

المصادر والمراجع


١.أبو بكر أبو بكر طاهر حامد، التجارة الخارجية للسودان ١٩٦٨-١٩٧٨دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه بكلية الآداب قسم الجغرافيا جامعة القاهرة، ١٩٨١.

٢. انتصار المشهور، جغرافية التجارة الخارجية السورية ١٩٥٠-١٩٧٠، رسالة ماجستير بكلية الآداب قسم الجغرافيا جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

٣. حسن أمين محمد، تحرير التجارة الزراعية في إطار دورة أوروجواي للجات و أثره على التنمية الزراعية، الندوة القومية الثانية بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بعنوان " الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية " ، جامعة حلوان، مارس ١٩٩٩.

٤. زينب على نجم الدين، المحاصيل النقدية و دورها فى صادرات مصر الخارجية فى القرن العشرين دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه بكلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، ١٩٩٠.

٥. سامي عفيفي حاتم، النظام التجاري الدولي في إطار الجات ١٩٤٨- ١٩٩٤، الندوة القومية الثانية بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بعنوان " الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية "، جامعة حلوان، مارس ١٩٩٩.

٦. عبدالرحمن علي وممدوح البدري، إمكانات التكامل الزراعى والحيوانى والسمكى في دول حوض النيل، دراسة إمكانات التكامل لدول حوض النيل، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، جامعة الدول العربية، الخرطوم،٢٠١١.

٧. فاطمة محمد على إبراهيم، القمح في مصر، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه بكلية الآداب جامعة القاهرة قسم الجغرافيا، ٢٠٠٦.

٨. قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة، ٢٠١٥.
http://faostat.fao.org/site/537/DesktopDefault.aspx?PageID=537

٩. محمد خميس الزوكة، (٢٠٠٠)، الجغرافية الاقتصادية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

١٠. محمد سلمان طايع، دور المؤسسات والقوى الدولية في توسية قضايا المياه: حالة حوض النيل، فى، أحمد ابراهيم محمود وآخرون، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.

١١. محمد عبد العزيز، التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادى، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، عدد٤١، ج ١، ٢٠٠٣.

١٢. محمد فايز فرحات، مستقبل التعاون بين دول حوض النيل قراءة في خبرات التعاون الإقليمي، فى، أحمد ابراهيم محمود وآخرون، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٣. محمود منصور، التحديات التي تواجهها الصادرات الزراعية المصرية في ضوء الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية، في ندوة، مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ضوء ظواهر العولمة و الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المؤتمر الدولي الخامس و العشرون للإحصاء و علوم الحاسب والسكان،

وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مايو ٢٠٠٠.

١٤. معهد التخطيط القومي، سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٤٣، ديسمبر ٢٠٠١.

١٥. مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ٢٠١٦، http://au.int/ar

١٦. ناجى، (٢٠٠١) محمد عباس، مصر واتفاقية الكوميسا للتجارة الحرة، الأهرام الاستراتيجى، عدد ٧٣.

١٧. نقطة التجارة السودانية، فرص تجارية، وزارة التجارة السودانية، ٢٠١٦.
http://www.tpsudan.gov.sd/index.php/ar/home/show_export/36)

١٨. وحدة دراسات السودان ودول حوض النيل، الوجود الصينى في دول حوض النيل، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٦١، مصر، ٢٠١٣.
(http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/195)

## المراجع والمصادر غير العربية

19. Edward J. Malecki and Bruno Moriset, THE DIGITAL ECONOMY Business organization, production processes, and regional developments, Routledge, 2008.

20. Elena-Maria BIJI. et al, PLACE AND IMPORTANCE OF SUCEAVA DISTRICT FOREIGN TRADE IN THE NATIONAL ECONOMY OF ROMANIA, The USV Annals of Economics and Public Administration Volume 12, Issue 1(15), 2012.

21. Grant. R., The Geography of International Trade , Progress in Human Geography , Vol 18, 1994.

22. Hoare, A, G., Domestic regions , Overseas Nations, and Their Interactions Through Trade: the case of the United Kingdom, Environment and Planning , Vol 25, 1993.

23. International Trade Statistics Yearbook, Department of Economic and Social Affairs, Volume I , Trade by Country, United Nations, 2017.
https://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=28&Lg=1

24. Laura Márquez-Ramos, Inmaculada Martínez-Zarzoso, and Celestino Suárez-Burguet, Technological Innovation, Trade and Development, in , Hakikur Rahman, Information and Communication Technologies for Economic and Regional Developments, Idea Group Publishing, 2007.

25. Ludo Cuyvers, Michel Dumont and Glenn Rayp, International trade and the income position of low-skilled and high-skilled workers in the European Union, in , Robert Anderton, Paul Brenton and John Whalley, Globalisation and the Labour Market Trade, technology and less-skilled workers in Europe and the United States, Routledge, 2006.

26. María Luisa Recalde and Marcelo Florensa, Mercosur: Trade Creation or Trade Diversion? An Application of the Gravity Model and Kalman Filter, in, Gabriele Tondl (éd.), Trade, Intégration and Economie Development The EU and Latin America, SpringerWienNewYork, 2008.

27. Neary, J. Peter; Wijnbergen, Sweder van, Natural resources and the macroeconomy : a theoretical framework, UCD Centre for Economic Research Working Paper Series; No. 36, University College Dublin. School of Economics,

28. Peng Sun &Almas Heshmati, International Trade and its Effects on Economic Growth in China, Institute for the Study of Labor, Discussion Paper No. 5151 August 2010, Bonn ,Germany.

29. Rostam M.Kavoussi, Export Expansion and economic growth, further empirical evidence, Journal of Development Economics 14 (1984). North-Holland.

30. Standard International Trade Classification, Rev.4, ***United Nations Statistics Division,*** UN Classifications Registry.

31. The International Merchandise Trade Statistics Section (IMTSS), the United Nations Statistics Division (UNSD), Department of Economic and Social Affairs. https://unstats.un.org/unsd/trade/data/tables.asp#annual

32. UNESCO, International Hydrological Programme, From Potential Conflict to Cooperation Potential. (http://www.unesco.org /new /en / natural-sciences/environment/water/ihp/ihp-programmes/ pccp)

33. United Nations Conference on Trade and Development, TRADE AND DEVELOPMENT REPORT 2017, UNITED NATIONS, New York and Geneva, 2017.